صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ . 26 أبريل 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa
Issue No 2824 - Sunday 26 April 2026

%8.9
معـدل نمـو سنوي مركب في سوق الرياضة حتـى 2032
18

سلوك استهلاكي متوازن يعكس نضجاً مجتمعياً .. خبراء ومسؤولون:
وعي المستهلكين ركيزة صمود واستقرار الأسواق

07 - 06

أثـر الحـروب في النفط.. من أزمة قنـاة السويس وصدمة 1973 إلى حرب إيران
05 : 02

سياسات التوطين تشكل ركيزة أساسيـــة لبنـاء اقتصـاد وطنـي مستـدام
13 - 12

كيف أثرت الحرب في إيران على صـادرات الغاز الطبيعي العالميـة؟
15 - 14

الاستثمار في البنية التحتية أبرز ركائز التحول المعرفي في قطر
16

الاقتصاد القطري ..
قوة واستقرار ونمو مستدام

600 مليـــار دولار
قيمة الصندوق السيادية

2.15 تريليـون ريال
إجمالي أصول البنوك

1.05 تريليـون ريال
إجمالي الودائع

%30 نسبـــة
السيـولة من إجمالي الأصول

%6.1 نسبـــة
النمو المتوقع للناتج المحلي وهو الأعلى في المنطقة

%10.2 نسبـــة
فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي

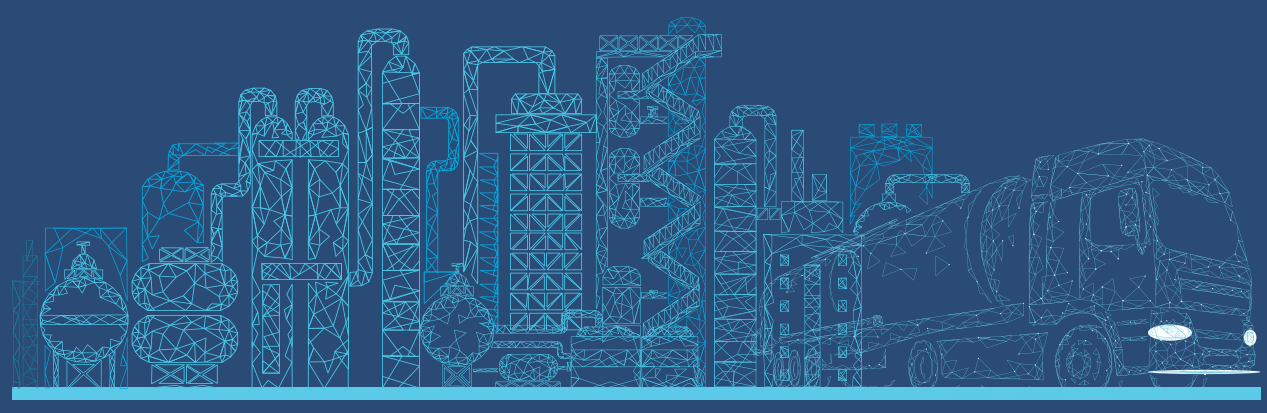

%2.6
زيادة الودائع المحلية إلى 866 مليار ريال

%5.1
نمو موجودات البنوك نهاية 2025

%5.7
متوسط النمو خلال آخر سنوات

المصدر: لوسيل

By: Hatem Elqadi

11 : 10

صمود قوي لبورصة قطر أمام التحديات الجيوسياسية
08

الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الاقتصاد المحلي
16

د. هاني حمد:

سوق الذهب بحاجة لرقابة جدية لضبط آلية التسعير

الدوحة – لوسيل

اشتكى مستهلكون من ارتفاع أسعار مصنعية جرام الذهب في محال المجوهرات بسوق الذهب بالدوحة، ولم يشفع تذبذب سعر الذهب عالمياً في تحقيق أي ميزة للمستهلك خلال هذا الأسبوع، بعد أن بلغ فرق المصنعية في بعض المشغولات الذهبية ما بين -100 150 ريالاً في الجرام الواحد وفقاً للعاملين بقطاع المعدن النفيس.

وهي بحسب المستهلكين أفضل حيلة يلجأ إليها التاجر المحلي لرفع أرباحه وتقليل خسائره نتيجة تقلبات الأسـواق، وجعل المستهلك العادي يلهث وراء سراب خفض الأسعار العالمية.

«لوسيل» التقت الدكتور هاني حمد، الخبير المتخصص في شؤون الذهب، وسألناه عن آلية تسعير المصنعية التي يراها بعض الزبائن غير واضحة، وبادر بالقول إن ما يلاحظه الزبائن من تفاوت في المصنعية من بعض المحلات يحمل شيئاً من الصحة، مؤكداً أن هناك بالفعل بعض التلاعب بالمصنعية من قبل بعض التجار، لكنه يؤكد أن هذا لا ينطبق على الجميع، ويضيف أن هذه الممارسات غالباً تنبع من الطمع والرغبة في تحقيق أكبر ربح ممكن، مما يؤدي إلى شكوى الزبائن المتكررة.

ويؤكد د. هاني أن الطمع والغش من خلال رفع الأسعار في المصنعية يضعف السوق ومصداقيته، لذلك من الضـروري مراقبـة السـوق من قبل وزارة التجـارة والصناعة لتوحيد الجهود ووضع حدود للتلاعب في أسعار المصنعية بما يضمن للزبائن القدرة على الشراء بثقة وطمأنينة، ويجعلهم دائماً واثقين من تعاملهم مع التجـار سواء خلال ارتفـاع سعر الذهب أو انخفاضه. لذلك، يطالب بتثبيت سعر المصنعية لضمان الحفاظ على استمرارية السوق ورضا العملاء، داعياً التجار إلى الصدق والأمانة مع أنفسهم أولاً ثم مع الناس، والثقة بأن الله سيمنحهم الخير الوفير والبركة في الرزق.

09

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

أثـر الحـروب في النفط.. من أزمة قنـــــــــاة السويس وصدمة **1973** إلى حرب إيران

أكبـر الاضطرابـات في إمدادات النفط في تاريخ الشرق الأوسط

ملف أعده: عبد الدايم نـور

أكد خبراء في الاقتصاد أن أسواق النفط العالمية تعتبر شديدة الحساسية للتوترات الجيوسياسية، حيث تتأثر الأسعار فوراً بتهديد أمن الممرات البحرية الاستراتيجية (مثل مضيق هرمز وباب المندب) وليس فقط عند انقطاع الإنتاج الفعلي. منوهين بأن هذا التهديد يساهم في رفع تكاليف الشحن وتأمين النقل، مما يولد «علاوة مخاطر» ترفع الأسعار، وهو ما يعد ركيزة في إعادة تشكيل هيكل سوق الطاقة.

ونوهوا بان النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي، بل عنصر محوري في معادلات القوة والصراع. فمنذ منتصف القرن العشرين، لعبت الحروب دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل إمدادات النفط، سواء عبر التأثير المباشر على الإنتاج، أو عبر تقلبات التسعير، أو من خلال تهديد طرق النقل الحيوية. هذه العلاقة المركّبة بين الجغرافيا السياسية والطاقة لم تقتصر آثارها على المنطقة، بل امتدت لتطال الاقتصاد العالمي بأسره.

وقد شهدت أسواق الطاقة العالمية اضطراباً غير مسبوق في امدادات النفط في الشرق الأوسط ابتداء من أزمة قناة السويس عام 1956 بتوقف حركة الملاحة في البحر الأحمر مرورا بحرب أكتوبر وثورة إيران والحرب مع العراق وحرب تحرير الكويت وصولا للحرب الإيرانية الامريكية يعود ذلك إلى أن الصراع تسبب في اضطرابات عميقة في سلاسل التوريد وتخفيضات من كبار منتجي النفط في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ويتجاوز سعر كل من خام برنت، المعيار الدولي، وخام النفط الأمريكي القياسي.

نستعرض من خلال التقرير أكبر الاضطرابات في إمدادات النفط في التاريخ.

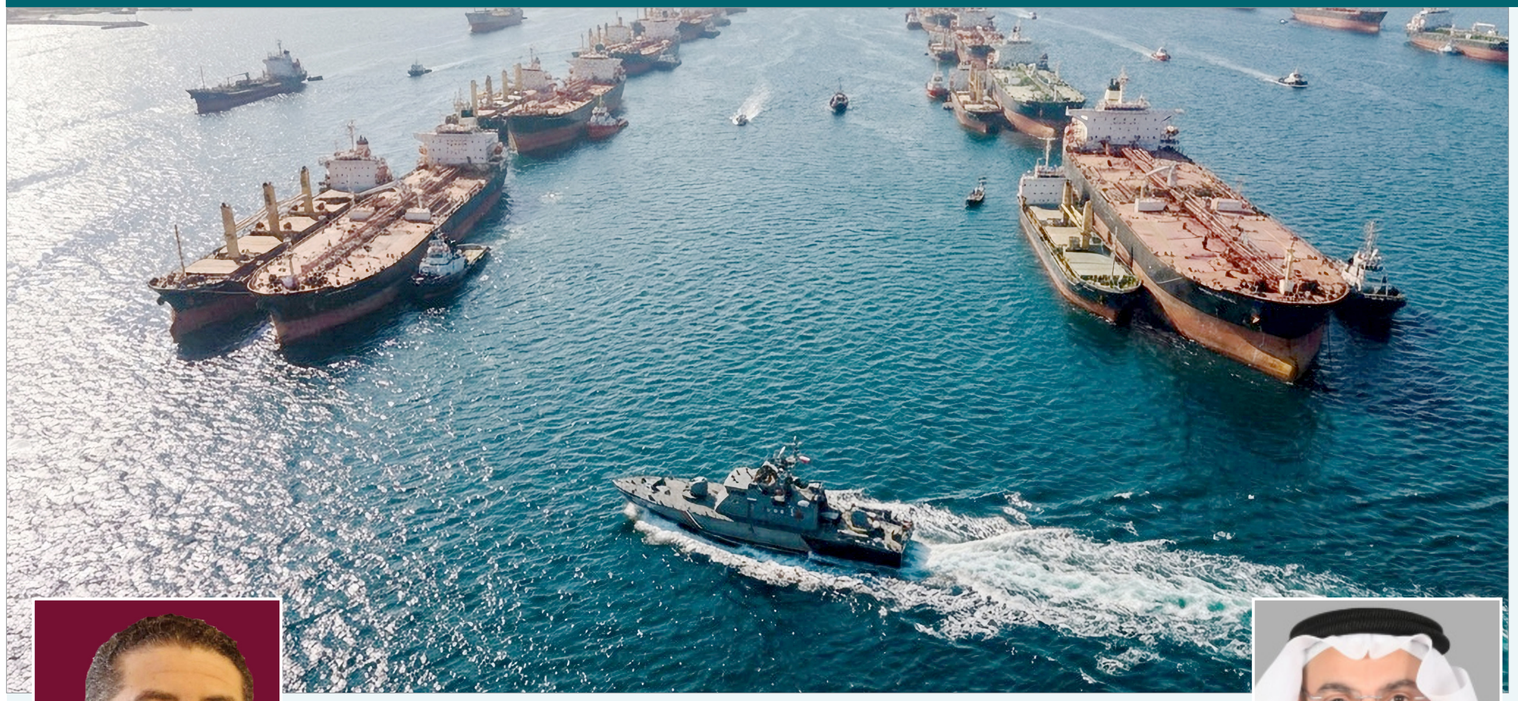

- محمد البهزاد: الحروب ترفع أسعار الطاقة لفترة أقصر والتأثير سريعا ولكن أقل استدامة
- النفط لن يكون وحده محور الصراع بل ستنتقل المنافسة الدولية إلى من يتحكم بمنظومة الطاقة الشبكية الكاملة
- د. عبدالرحيم الهور: النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي بل عنصر محوري في معادلات القوة والصراع
- لم يعد ارتفاع أسعار النفط مرتبطًا بنقص فعلي في المعروض بقدر ما يعكس تصاعد تكاليف المخاطر اللوجستية

أزمة السويس

في عام 1956 كانت المرة الأولى التي تبرز فيها أهمية منطقة الشرق الأوسط وتاثيرها المباشر على أسعار النفط، ومع بدء ما يعرف باسم «العدوان الثلاثي» على مصر بقيادة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل واشتعال «أزمة السويس» عقب قرار الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر بـ «تاميم القناة».

توقفت حركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس وسط الغارات الجوية، ومعها إمدادات نفطية هامة من المنطقة، لترتفع أسعار النفط للمرة الأولى تاريخيا إلى مستوى 34 دولارا للبرميل. وهو ربما كان أحد عوامل تدخل أمريكا بين طرفي الصراع للتهدئة ووقف إطلاق النار.

حرب أكتوبر

أطلقت حرب أكتوبر 1973، عندما شنت مصر وسوريا هجمات منسقة على إسرائيل، شرارة الحظر النفطي العربي.

مع قرار عربي بحظر تصدير النفط إلى الغرب، قفزت الأسعار من مستوى 24 دولارا للبرميل، في خط صاعد بلا هوادة وصولا إلى 66 دولاراً للبرميل في مطلع مارس من العام اللاحق 1974. ثم مسار شديد التذبذب لتصل إلى 73 دولاراً في نوفمبر 1977.

وقدرت وثائق رُفعت السرية عنها كان مجلس الأمن القومي الأمريكي أعدها للرئيس ريتشارد نيكسون أن الحظر سيؤدي إلى نقص في إمدادات الولايات المتحدة مليونين أو ثلاثة ملايين برميل يومياً، مع وصول إجمالي النقص في الدول الخاضعة للحظر إلى نحو 4.5 مليون برميل يومياً.

وأظهرت سجلات الحكومة الأمريكية أن أوابك أعلنت الحظر في 17 أكتوبر 1973، وظل ساريا ضد الولايات المتحدة حتى مارس 1974.

وأعدت الحكومة الأمريكية خططاً لتقنين الوقود، وأمرت الصناعات بالتحول من النفط إلى الفحم ودفعت نحو زيادة الإنتاج المحلي وسارعت إلى سن تشريعات طارئة للطاقة، ودفعت الأزمة الدول المستهلكة للنفط الى إنشاء وكالة الطاقة الدولية في 1974 لتنسيق الاستجابات لاضطرابات الإمدادات.

ثورة إيران والحرب مع العراق

ومن أزمة إلى أزمة أخرى، انطلقت الثورة الإيرانية في يناير عام 1978، لتتأثر الصادرات بشدة خاصة مع التوتر العنيف بين طهران وواشنطن. وبينما الأزمة في عنفوانها، اشتعلت في سبتمبر 1980 الحرب بين العراق وإيران، وهما اثنان من أكبر المنتجين عالميا آنذاك، لتقفز أسعار النفط في ذلك العام إلى 147 دولارا للبرميل، وهو سعر لم تشهده الأسواق من قبل ولا من بعد (حتى عام 2008).

ومع نهاية الحرب عام 1988، وهدوء في الأوضاع العالمية بشكل عام، تراجعت أسعار النفط رويدا، لتهبط إلى مستويات حول 34 دولارا للبرميل.

حرب تحرير الكويت

في أغسطس 1990، اجتاحت قوات عراقية الكويت، ثم قامت قوات التحالف الدولي بعملية «درع الصحراء» لتحرير الكويت، حيث استمرت العمليات حتى نهاية فبراير 1991.

وخلال تلك الفترة، شهد النفط ارتفاعات كبيرة، إذ كانت العمليات وسط عدد من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، لتصل أسعار النفط في شهر سبتمبر 1990 إلى أعلى من 91 دولارا للبرميل.

الأزمة المالية في آسيا

عقب حرب الخليج الثانية، هدأت أسعار النفط لعدة سنوات تحت مستوى 40 دولارا للبرميل، لكن انهيار العملات في جنوب شرق آسيا في صيف 1997 أدى إلى اشتعال مخاوف اقتصادية عالمية، وتسببت «متوالية المخاوف» من الركود التي استمرت لأشهر طويلة في هبوط النفط إلى 21 دولارا للبرميل في نوفمبر 1998.

غزو العراق

في مارس 2003، بدأت العمليات العسكرية الأمريكية لغزو العراق، وفيما كان النفط يتحرك عند مستويات حول 50 دولارا للبرميل قبلها، فقد واصل سلم الصعود الكبير، ليصل في يونيو 2006 إلى 112 دولارا للبرميل.

الإعصاران كاترينا وريتا في 2005

ضرب الإعصار كاترينا ساحل الخليج الأمريكي في أغسطس 2005، ما أدى إلى توقف كميات كبيرة من الإنتاج البحري، وأظهرت بيانات الحكومة الأمريكية أنه في ذروة الاضطراب في 29 أغسطس 2005، توقف إنتاج نحو 1.38 مليون برميل يومياً من النفط، وأدت الخسائر إلى تراجع الإنتاج تدريجياً، لكنها كانت لا تزال في نطاق 840 ألف برميل يومياً بحلول 16 سبتمبر 2005.

تلا ذلك الإعصار ريتا في سبتمبر، إذ أدت الاضطرابات الناجمة عن الإعصارين مجتمعين إلى توقف إنتاج يصل إلى 1.53 مليون برميل يومياً في ذروة الاضطرابات في 26 سبتمبر 2005.

وأفرضت وزارة الطاقة الأمريكية 9.1 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي الاستراتيجي إلى المصافي، وشاركت الولايات المتحدة في عملية منسقة لسحب 30 مليون برميل من المخزون بالتعاون مع وكالة الطاقة الدولية.

الأزمة المالية العالمية

وسط أحد أكبر الأزمات الاقتصادية في التاريخ المعاصر، بلغ الهلع العالمي مداه مع انهيار شركات وبورصات بل واقتصادات، ليشتعل سعر النفط وسط الأزمة، وصولا إلى مستوى الذروة الفلكي التاريخي عند 196.98 دولار للبرميل في يونيو 2008.

الربيع العربي

خلال تلك الفترة التي بدأت في أواخر أيام عام 2010، شهدت أسواق النفط اضطرابات عنيفة، خاصة مع خروج نحو 1.6 مليون برميل من النفط الليبي فجأة من المعادلة الإنتاجية العالمية، لتقفز الأسعار في مارس 2011 إلى مستوى 155.96 دولار للبرميل.

وفي عام 2012، فرضت أمريكا عقوبات على صادرات النفط الإيرانية، ليستمر تذبذب الأسعار لبضعة سنوات.

النفط الصخري

انفجرت ثورة النفط الصخري الأمريكي سريعا في ظل أسعار النفط المرتفعة، حيث إنه يحتاج لكلفة عالية في الاستخراج. وبدأت الأسعار مسارا هبوطيا منذ صيف 2014، لتتراجع وصولا إلى 43 دولارا في مطلع 2016... وتظل الأسعار في موجات متذبذبة بين 60 و80 دولارا لعدة سنوات

غزو أوكرانيا 2022

أدى الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في 2022 إلى أزمة طاقة عالمية، سارعت الدول الأوروبية من جرائها إلى تقليل اعتمادها على النفط والغاز الروسيين.

وقفزت الأسعار بأكثر من 50 بالمئة في غضون أسابيع قليلة، ووصل سعر النفط الخام إلى أعلى مستوياته منذ 2008 بسبب البحث عن إمدادات بديلة.

وفي مارس 2022 أمر الرئيس الأمريكي آنذاك جو بايدن بسحب 180 مليون برميل على مدى ستة أشهر لمكافحة الارتفاع الحاد في الأسعار.

وفرضت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى سقفاً لأسعار صادرات النفط الروسي، سعياً إلى الحد من تمويل روسيا للحرب دون سحب نفطها من السوق.

حرب غزة

شهدت الأسواق العالمية تقلبات كبيرة في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب، وارتفعت الأسعار بشكل حاد لأسبوعين متتاليين منذ عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية بقيادة كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس ضد الاحتلال في السابع من أكتوبر 2023.

أدت الحرب إلى حدوث هزات في أسواق النفط، وارتفاع في الأسعار إلى 94 دولارا للبرميل، كما عززت المخاوف بين تجار النفط والاقتصاديين من أن الأسواق قد تتجاوز مستوى 100 دولار للبرميل.

مع تصاعد حدة الصراع في غزة، تجددت المخاوف لتفرض علامات استفهام حول قدرة الأزمة الحالية على تعطيل إمدادات النفط العالمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع.

وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، إن الحرب بين إسرائيل وحماس «ليست أخبارًا جيدة» لأسواق النفط المنهكة بالفعل بسبب تخفيضات إنتاج من قبل مجموعة أوبك+ وتوقع طلب أقوى من الصين.

وتابع أن الأسواق ستظل متقلبة، وقد ينعكس الصراع في ارتفاع أسعار النفط، وأكد أنه خبر سيئ للتضخم، مشيرًا إلى أنه الأكثر تضررًا من ارتفاع الأسعار.

ويتمثّل أحد المخاطر الرئيسة بالنسبة لسوق الطاقة في التدخّل المباشر لإيران، الداعمة لحركة حماس والتي تعدّ عدواً لدوداً لإسرائيل. وواحدة من المخاوف الكبرى التي ربما تؤثر في ارتفاع الأسعار وفق المراقبين هو إغلاق مضيق هرمز الذي يقع جنوب إيران ويمر عبره الكثير من الإمدادات العالمية.

الحرب الإيرانية الأمريكية

شهدت أسواق الطاقة العالمية اضطراباً غير مسبوق، مدفوعاً باندلاع صراع إقليمي حاد بين إيران من جهة، وتحالف أمريكي إسرائيلي من جهة أخرى. هذا التصعيد العسكري، الذي بدأ بهجمات إسرائيلية على أهداف إيرانية وردود فعل إيرانية تبعها تدخل أمريكي مباشر، ألقى بظلاله الكثيفة على إمدادات النفط والغاز العالمية، مسبباً ارتفاعات قياسية في الأسعار وتداعيات اقتصادية واسعة النطاق.

تأثير الصراع المباشر

كانت الاستجابة الفورية لأسواق الطاقة للصراع دراماتيكية، حيث انعكست المخاوف المتزايدة بشأن استقرار الإمدادات في ارتفاعات حادة في الأسعار.

قفزات سعرية تاريخية

مع بدء العمليات العسكرية في أوائل فبراير 2026، شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً فورياً وملحوظاً. ارتفع سعر برميل النفط الخام برنت بنسبة وصلت إلى 13% في الأيام الأولى، متجاوزاً عتبة الـ 82 دولاراً للبرميل. يُعد هذا أعلى مستوى له منذ يناير 2025، مما يعكس حساسية السوق لأي اضطراب جيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط. ولم يتوقف الارتفاع عند هذا الحد، قال محللون إن أسعار النفط يمكن أن ترتفع إلى ما هو أبعد بكثير من مستوياتها الحالية مع استمرار حرب إيران، حيث أدى الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز والهجمات على منشآت الإنتاج في الشرق الأوسط إلى انخفاض حاد في الإمدادات العالمية، دون وجود صورة واضحة عن موعد استئناف التدفقات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من 50 بالمئة منذ اندلاع الحرب وتجاوزت لفترة وجيزة 119 دولارا للبرميل، بعد أن هاجمت إيران أهدافا مرتبطة بقطاع الطاقة في أنحاء الشرق الأوسط وهددت السفن التي تحاول الإبحار عبر المضيق الذي كان يمر منه نحو خُمس إمدادات النفط والغاز العالمية.

تأثير الغاز الطبيعي

لم يسلم قطاع الغاز الطبيعي من هذه التداعيات. فقد سجلت أسعار الغاز ارتفاعاً مماثلاً، مدفوعاً بشكل كبير بتوقف الشحنات الخليجية. حذر وزير الطاقة القطري من توقف كامل لصادرات الطاقة الخليجية في غضون أسابيع إذا استمر النزاع وتوسع نطاقه. هذا الأمر يهدد بتفاقم أزمة الطاقة العالمية، خاصة بالنسبة لأوروبا التي تعتمد بشكل كبير على الغاز المستورد.

ارتفاع أسعار الوقود للمستهلكين

تظهر الآثار المباشرة لهذه الارتفاعات على أسعار الوقود في الأسواق الاستهلاكية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع متوسط سعر البنزين الوطني إلى 3.198 دولار للغالون الواحد بحلول 4 مارس 2026. هذه الزيادات المباشرة في أسعار البنزين والديزل تؤكد انتقال أثر الحرب إلى جيوب المستهلكين النهائيين، مما يضيف ضغوطاً اقتصادية كبيرة عليهم.

نقطة الاختناق العالمية

يعتبر مضيق هرمز أحد أهم الممرات الملاحية في العالم، حيث يمر عبره نحو 20% من تجارة النفط العالمية. وقد أدى التصعيد العسكري إلى إغلاق جزئي أو شبه كامل لهذا المضيق، مما أثار مخاوف هائلة بشأن قدرة الدول المنتجة على تصدير نفطها وغازها، وقدرة الدول المستوردة على تلبية احتياجاتها. هذا الإغلاق يخلق ضغوطاً غير مسبوقة على الإمدادات في سوق عالمية شديدة الحساسية.

البدائل المحدودة وتفاقم الأزمة

تتفاقم الأزمة بسبب ضعف البدائل المتاحة لتعويض النقص في الإمدادات. فبينما يعتمد العالم على منطقة الخليج لنحو 30% من النفط العالمي، فإن الاحتياطيات الاستراتيجية للدول الكبرى، أو الإنتاج من مناطق أخرى مثل روسيا (الذي يخضع أصلاً للعقوبات)، لا يمكن أن يسد الفجوة بشكل كامل، مما يجعل السوق عرضة للمزيد من الارتفاعات السعرية.

لا تقتصر آثار ارتفاع أسعار الطاقة على القطاع نفسه، بل تمتد لتشمل الاقتصاد العالمي بأكمله، مهددة بإثارة موجة تضخمية جديدة وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

موجة تضخم عالمية جديدة

يُعد ارتفاع أسعار الطاقة أحد أبرز محركات التضخم. فزيادة تكاليف الوقود والنقل تنعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات الأخرى، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين. تواجه أوروبا بشكل خاص تحديات كبيرة، حيث تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة، مما يجعلها عرضة بشكل خاص للضغوط التضخمية.

تأثيرات على كلفة التمويل والنمو

استمرار الصراع وارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يرفع كلفة التمويل عالمياً، حيث تتجه البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، مما يؤثر سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي. يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى تباطؤ اقتصادي عالمي أو حتى ركود في بعض المناطق.

يتفاوت تأثير هذا الصراع على الدول المختلفة بناءً على اعتمادها على الطاقة المستوردة، وقدرتها على تحمل الارتفاعات السعرية.

المستهلكون الكبار

تُعد الولايات المتحدة والصين، بصفتهما من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، من بين الدول الأكثر تضرراً. فارتفاع تكاليف الوقود يهدد نموهما الاقتصادي ويزيد من الضغوط التضخمية الداخلية. على الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك احتياطيات استراتيجية، إلا أن حجم الطلب الهائل يجعلها حساسة لتقلبات السوق العالمية.

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

أسعار النفط تتأثر فوريا بالتوترات الجيوسياسية ومخاطر استهداف الممرات البحرية الإستراتيجية

أوروبا والشرق الأوسط

تتاثر أوروبا بسرعة وبشكل كبير بسبب اعتمادها على واردات الغاز والنفط، مما يضغط على اقتصاداتها ويزيد من تكلفة المعيشة. في المقابل، قد تتاثر دول الخليج مؤقتاً بسبب انخفاض الصادرات في حال تضرر البنية التحتية أو مسارات الشحن، لكنها قد تستفيد على المدى الطويل من ارتفاع الأسعار إذا تمكنت من الحفاظ على قدرتها التصديرية.

ضغوط متزايدة

تعاني إسرائيل من ضغوط اقتصادية متزايدة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، مما يزيد من أعباء ميزانيتها العسكرية والاقتصادية. أما مصر، فتواجه تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة المستوردة، مما يضيف تحديات جديدة لاقتصادها.

السيناريوهات المستقبلية

على الرغم من بعض التراجعات المؤقتة في الأسعار بسبب إشارات تفاوضية محتملة، إلا ان الوضع لا يزال غير مستقر ويحمل في طياته العديد من السيناريوهات المحتملة.

مخاطر استمرار التصعيد

يحذر الخبراء من أن استمرار النزاع وتوسعه جغرافياً، خاصة إذا امتد إلى منطقة الخليج بشكل أوسع، سيؤدي حتماً إلى مزيد من الارتفاعات في أسعار الطاقة. هذا السيناريو قد يدفع العالم نحو أزمة طاقة عالمية غير مسبوقة، مع عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي.

الحلول الدبلوماسية

في المقابل، قد تؤدي أي مؤشرات على حلول دبلوماسية أو مفاوضات بين الأطراف المتحاربة إلى تراجع نسبي في الأسعار واستعادة بعض الاستقرار في السوق. ومع ذلك، فإن الطبيعة المعقدة للنزاع وتعدد الأطراف المعنية تجعل التوصل إلى حلول سريعة أمراً صعباً.

تحولات سوق الطاقة العالمية

استعرض الخبير الاقتصادي محمد يوسف البهزاد الخلفية التاريخية لأزمات الشرق الأوسط ومدى انعكاساتها الإقليمية والدولية على صناعة النفط انتاجا وتسعيرا وتصديرا، وكيف شكلت حروب الشرق الأوسط تاريخيا اسواق النفط ؟ قائلا: هناك مقولة بحثية اساسية يرددها الباحثون والخبراء بهذا الصدد مفادها: « اذا اردت التنبؤ بالمستقبل عليك بمراجعة وتقييم الماضي « بمراحله ومفصلياته المختلفة. فلو استعرضنا بإيجاز شديد تلك المراحل دون الخوض في التفاصيل والأبعاد المحددة لالية سوق النفط العالمية، عبر مراحله التاريخية الأساسية سنجد بوضوح مايلي:

- أولا - خلال الفترة (1956 – 1980): كان الإنتاج النفطي متركزا في الشرق الأوسط، وكانت طرق الإمداد مثل قناة السويس تمثل نقاط اختناق، فكان من أبرز نتائجها: انه في عام 1973 أثناء (حرب اكتوبر المجيدة) استخدمت الدول العربية النفطية – البترول- كسلاح سياسي حينما حظرت تصديره الى بعض الدول الغربية المستهلكة، مما دفع الى ارتفاع الأسعار قرابة 4 اضعاف حيث كان يتراوح بين 3-4 دولارات/ للبرميل فقط (وكان سعرا غير عادل، لان شركات النفط الغربية هي التي كانت تقرره وتحدد الياته غالبا. ففي حين كانت تستورد الدول المستهلكة الغربية برميل النفط العربي بذلك السعر الزهيد بالمتوسط 3.5 $/ للبرميل وتعيد تصديره للدول النفطية (على شكل منتجات بترولية مكررة ووسيطة ونهائية وتبيعه بسبعة أضعاف سعره المستورد). حينها اصبح أمن الطاقة قضية امن قومي في الغرب. وظاهريا كانت الحرب المذكورة عبارة عن صدمة مباشرة في الأسعار والأمدادات.
- ثانيا- خلال الفترة (1980 – 2010): وهي مرحلة تسييل المخاطر حيث دفعت الى: ظهور مخزونات استراتيجية (خاصة الاحتياطي الأمريكي)، ثم تنويع وتعدد مصادر الإنتاج النفطي، وابرزها (بحر الشمال – ثم لاحقا النفط الصخري)، ثم تطور اسواق العقود الأجلة. فكانت النتيجة: ان الحروب والأزمات لم تعد تقطع الإمدادات بسهولة. لكنها اصبحت تؤثر على آلية السوق العالمية عبر: المضاربات، وعلاوة المخاطر (ريسك بريميم)، حيث تحولت الحروب من قطع فعلي الى تسعير نفسي ومالي.
- ثالثا - ناتي للمرحلة الحالية (2010 – حتى الان): مع التوترات الحالية في الخليج العربي، فإن مضيق هرمز يمثل نقطة حرجة جدا للغاية (حيث يعبره 20% من النفط العالمي)، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت منتجا كبيرا بسب (ثورة النفط الصخري) يليها الصين، ثم اوروبا التي تسعى حاليا الى تنويع مصادر الطاقة لديها.

لذلك اصبحت الأسواق اكثر مرونة. وتكون النتيجة ان الحرب ترفع الأسعار ولكن لفترة أقصر كما أصبح التأثير سريعا ولكن أقل استدامة.

الاعتماد على الطاقة الهيدروكربونية

وبخصوص كيف سيغير التحول المنتظر للطاقة المتجددة هذه المعادلة؟ اكد الخبير الاقتصادي البهزاد بانه سيتراجع حتما الاعتماد المطلق على الطاقة الهيدروكربونية (الزيت الخام والغاز) وذلك لأسباب: انتشار الطاقة الشمسية والرياح، ثم كهربة وسائل النقل (السيارات الكهربائية الوقود) مما سيعكس انخفاض الطلب النسبي على النفط في قطاع النقل لكن النفط لن يختفي مطلقا لأنه اساسي وضروري للصناعات البتروكيماوية والتحويلية، ناهيك عن اهميته لقطاع الشحن والطيران.

واستطرد قائلا سينتقل مركز الصراع من النفط الى المعادن مثل (الليثيوم، الكوبالت، النحاس، وغيرها من المعادن النادرة والأصول الثمينة) كما ان هناك احتمالية تمحور الحروب المستقبلية حول (سلاسل توريد البطاريات، والسيطرة على التكنولوجيا).

واضاف الخبير الاقتصادي محمد يوسف البهزاد قائلا سيطرأ تحول في طبيعة الصدمات مستقبلا، بدلا من اغلاق مضائق وممرات دولية قد تحدث أزمات عالمية، كما الوضع الحالي، قد نرى هجوما سيبرانيا على شبكة كهرباء ومياه

موثوقية الإمدادات النفطية عامل أساسي في استقرار السوق وسط التوترات

ما يحدث أزمة طاقة. وقد نرى تعطيلا لسلسلة بطاريات مما تحدث أزمة صناعية وانتاجية كبيرة. بمعنى اخر، ان الطاقة من الممكن ان تصبح شبكية اكثر من كونها سلعية.

وهنا قد يقفز للذهن سؤال ملح، هل معنى ما سبق ذكره ان الحروب ستفقد تاثيرها على النفط والغاز؟ تحربا للإجابة الدقيقة والموضوعية نقول: لن تفقد تاثيرها على الثروة الهيدروكربونية (نفط +غاز) ولكن سيتغير نوع التاثير مستقبلا من حيث:

- التاثير سيكون اقل حدة زمنيا اي (صدمات قصيرة الأجل عوضا عن ازمات طويلة الأجل)
- الأسواق اكثر امتصاصا نتيجة لتوافر المخزونات، والتنويع، والبدائل.
- التاثير قد يتحول من «الإمدادات « الى «التوقعات « حيث الأسواق المالية والمضاربات اهم من الحقول ذاتها.
- بلا شك، سيتراجع سلاح النفط السياسي حيث أصبح لدى المستهلكين بدائل تدريجيا. مشيرا الى ان الحروب ستستمر في التاثير على النفط بلا شك، لكن لن تكون بنفس القوة التدميرية السابقة. ولن يكون النفط وحده محور الصراع، بل ستنتقل المنافسة الدولية الى من يتحكم بمنظومة الطاقة الشبكية الكاملة.

استقرار سياسي وتنمية رائدة

واختتم الخبير الاقتصادي البهزاد تصريحاته لـ لوسيل مؤكدا بان قطر تحظى وللله الفضل والمنة، وللقيادة الحكيمة الإعزاز والتقدير والامتنان، وللحكومة النشطة الشكر والعرفان، باستقرار سياسي وتنمية نوعية رائدة، ولحمة وطنية متماسكة، ومجتمع فتي طموح، ما وفر لتملك الدولة العديد من نقاط القوة اهمها: توافر المورد الطبيعي الاستراتيجي (الغاز الطبيعي المسال) والذي هو اقل تاثرا بالتحول مقارنة بالنفط. كما ان الطلب على الغاز مرشح للزيادة كوقود انتقالي. وهذا لا يعني ان ليس هناك تحديات محتملة، ولكن قطر ستتحول بطبيعة الحال من قوة نفطية الى قوة طاقة متنوعة شبكية.

معادلات القوة والصراع

كيف أعادت الحروب تشكيل خريطة النفط في الشرق الأوسط؟ سؤال طرحته لوسيل على الدكتور عبدالرحيم الهور وهو خبير اقتصادي فقال عند قراءة تاريخ الشرق الأوسط من زاوية الطاقة، يتضح أن النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي، بل عنصر محوري في معادلات القوة والصراع. فمنذ منتصف القرن العشرين، لعبت الحروب دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل إمدادات النفط، سواء عبر التأثير المباشر على الإنتاج، أو عبر تقلبات التسعير، أو من خلال تهديد طرق النقل الحيوية. هذه العلاقة المركّبة بين الجغرافيا السياسية والطاقة لم تقتصر آثارها على المنطقة، بل امتدت لتطال الاقتصاد العالمي بأسره.

واضاف د. الهور قائلا: كانت البدايات الصارخة لهذا الترابط مع أزمة قناة السويس، حين كشف إغلاق القناة هشاشة شرايين نقل النفط بين الشرق والغرب، ودفع الدول الصناعية إلى إعادة التفكير في أمن الطاقة بوصفه أولوية استراتيجية. لكن التحول الأعمق جاء لاحقًا مع أزمة النفط 1973، التي لم تكن مجرد أزمة إمدادات، بل لحظة سياسية استخدم فيها النفط كأداة نفوذ، بالتوازي مع حرب أكتوبر 1973، ما أدى إلى صدمة سعرية غير مسبوقة وغيرت موازين العلاقة بين المنتجين والمستهلكين.

تهديد الملاحة البحرية

واستطرد الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحيم قائلا: وفي سياق لاحق، جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتضيف بعدًا أكثر تعقيدًا، حيث لم تعد المسألة مقتصرة على قرارات سياسية أو حظر تصدير، بل امتدت إلى استهداف مباشر للبنية التحتية النفطية وتهديد الملاحة البحرية، خصوصًا في الخليج العربي. هذا النمط من الصراع، الذي طال الناقلات وخطوط الإمداد، أعاد تعريف مفهوم أمن الطاقة ليشمل ليس فقط الإنتاج، بل أيضًا سلامة النقل والتأمين والاستقرار البحري. وتكررت هذه الهشاشة بوضوح مع غزو الكويت، حيث أدت الصدمة إلى تعطيل جزء مهم من الإنتاج العالمي، وأكدت أن أي اختلال في منطقة محدودة جغرافيًا يمكن أن ينعكس سريعًا على الأسواق الدولية.

ونوه الخبير الاقتصادي الهور بان ما بين هذه المحطات، برزت حقيقة ثابتة مفادها أن النفط يتأثر بالحروب ليس فقط عندما يتوقف الإنتاج، بل حتى عندما ترتفع مستويات التوتر. فمجرد التهديد لممرات استراتيجية مثل مضيق هرمز كفيل بإضافة ما يُعرف بعلاوة المخاطر إلى الأسعار، وهو ما يجعل السوق حساسًا لأي إشارات سياسية أو عسكرية، حتى وإن لم تتحول إلى مواجهات مباشرة.

مضيفا: اليوم، ومع تصاعد الحديث عن التحول نحو الطاقة المتجددة، يطرح سؤال مشروع نفسه: هل نحن أمام نهاية هذه العلاقة التاريخية بين الحروب والنفط؟ الواقع يشير إلى أن هذا التحول، رغم أهميته، لا يزال تدريجيًا وغير متكافئ بين الدول. فالنفط لا يزال يشكل عصبًا رئيسيًا لقطاعات النقل والصناعة، كما أن الاقتصادات الناشئة تواصل الاعتماد عليه بشكل كبير. في المقابل، تسعى الدول المستهلكة إلى تنويع مصادرها وتقليل اعتمادها على منطقة واحدة، في محاولة لتخفيف أثر الصدمات الجيوسياسية.

غير أن القراءة الواقعية للمشهد تشير إلى أن تأثير الحروب لن يختفي، بل قد يتغير شكله وحدته. فبدلًا من الأزمات الشاملة، قد نشهد اضطرابات أكثر تكرارًا وأقل حدة، مرتبطة بصراعات إقليمية أو تنافس دولي على النفوذ وممرات الطاقة. وهنا يتداخل العامل الطاقي مع معادلات أوسع تتعلق بالأمن الدولي وإعادة تشكيل التحالفات.

بناء منظومة أمن إقليمي

واختتم الدكتور عبد الرحيم الهور تصريحاته قائلا في هذا السياق، يمكن القول إن حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين في مستقبل المنطقة لا ترتبط فقط بوجود الموارد أو مسارات الطاقة، بل تعتمد أساسًا وبشكل محوري على طبيعة توازنات التحالفات الدولية المرتبطة بدولها. وقد أثبتت التجربة الراهنة أن هذه التوازنات، بصيغتها الحالية، تعاني من محدودية الفاعلية في احتواء الأزمات أو منع تفاقمها، وهو ما يفرض الحاجة إلى إعادة صياغتها على أسس استراتيجية أكثر توازنًا ووضوحًا، تضمن استقرارًا مستدامًا يتجاوز منطق إدارة الأزمات إلى بناء منظومة أمن إقليمي أكثر تماسكًا.

حرب أكتوبر 1973

قبل الحرب: 3 دولارات
بعد الحظر النفطي: 12 دولارا

الثورة الإيرانية 1979

السعر ارتفع من 15
إلى 35–40 دولارا

حرب العراق-إيران 1980

الأسعار بقيت مرتفعة 30 – 35 دولارا
لكن لاحقًا انهارت في منتصف الثمانينات

الربيع العربي 2011

السعر وصل 120 دولارا بسبب
اضطرابات في ليبيا ودول منتجة

حرب غزة 2023

الأسعار تحركت بين 80–95 دولارا
لأن الإمدادات لم تتأثر بشكل مباشر

التوتر الأمريكي-الإيراني 2026

ارتفاعات مؤقتة (5–15 دولارا أحيانًا)
ليصل إلى 100 دولار

خبـــراء ومسؤولـــون ومواطنـــون لـ «لوسيل»:

وعي المستهلكين وثقتهم ركيزة صمود واستقرار الأسواق القطريـة

صلاح بديوي

أكد عدد من الخبراء والمسؤولين والمواطنين بأن أسواق قطر تمكنت من الحفاظ على استقرارها وتوافر السلع الأساسية رغم التوترات والهجمات التي استهدفت أجواء الدوحة خلال الأيام الماضية. وكشفوا أن حركة التسوق في المجمعات التجارية استمرت بشكل طبيعي، مع بقاء الأرفف ممتلئة بالسلع الأساسية وعدم تسجيل موجات شراء بدافع القلق أو نقص في الإمدادات.

منوهين بأن هذا الاستقرار يعود إلى حزمة من الإجراءات الحكومية الاستباقية، من بينها تأكيد وزارة التجارة والصناعة توافر السلع بكميات كافية واستمرار تدفق البضائع إلى الأسواق، إلى جانب قرار فتح عشرات الفروع من المجمعات التجارية على مدار الساعة لتخفيف الضغط على منافذ البيع وضمان حصول المستهلكين على احتياجاتهم بسهولة.

كما كثفت الجهات المعنية حملات الرقابة الميدانية على المجمعات التجارية والجمعيات الاستهلاكية لمتابعة توافر السلع واستقرار الأسعار، مع التحذير من أي محاولات لرفع الأسعار أو استغلال الظروف الاستثنائية، وهو ما أسهم في تعزيز ثقة المستهلكين ومنع المضاربة في الأسواق.

وأشاروا إلى أن توفر المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية والسلع الأساسية، إلى جانب استمرار عمل المصانع المحلية وسلاسل الإمداد بكفاءة، لعب دوراً أساسياً في الحفاظ على استقرار السوق. كذلك أسهم وعي المستهلكين والتزامهم بشراء الاحتياجات الفعلية فقط في الحد من ظاهرة التخزين المفرط التي قد تؤدي عادة إلى اضطراب الأسواق.

جاسم آل سرور

حسن بن إبراهيم الأصمخ

عبد الهادي بن تريحيب نايفة الشهواني

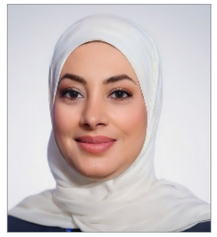
حنان ونيس

- سرور: استقرار الأسواق أسهم في تعزيز ثقة المستهلكين ومنع المضاربة في الأسواق
- الأصمخ: ثقة المواطن والمقيم السلاح الأقوى لاستقرار الأسواق في زمن التوترات
- الشهواني: استقرار الأسواق يعود للإجراءات الاستباقية المدروسة التي تتخذها الدولة
- العامري: لا أتسوق بدافع الخوف ولا أُخزّن بدافع القلق ولا أشعر أن الغد مجهول
- د. ونيس: نرشد المشتريات ونقلل من الكميات غير الضرورية وندعم المنتج الوطني

وتؤكد تلك التصريحات أن هذا الاستقرار الملحوظ ينبع من تكامل ثلاث ركائز أساسية: السياسات الحكومية الاستباقية في تأمين سلاسل الإمداد وتعزيز المخزون الاستراتيجي، والرقابة الفاعلة التي تمارسها وزارة التجارة والصناعة من خلال مئات المفتشين الميدانيين، والثقة الراسخة التي يشعر بها المواطن والمقيم يومياً تجاه قدرة الدولة على إدارة الأزمات بكفاءة وحكمة.

وحسب ما ذكروه، ففي ظل التوتر والضجيج الإقليمي، يظل المواطن والمقيم ملتزمين بسلوك استهلاكي متوازن، يعكس نضجاً مجتمعياً ووعياً عميقاً بأن استقرار الأسواق لا يُقاس بما يُعرض على الرفوف فحسب، بل بما يسكن في القلوب من طمأنينة وثقة. إنها صورة حية لنجاح المنظومة الوطنية المتكاملة، التي حوّلت التحديات الخارجية إلى فرصة لتعزيز التماسك الداخلي، وأثبتت أن الأسواق تستقر عندما تستقر النفوس.

الرفوف عامرة بالسلع

وفي ذات السياق، أكد السيد جاسم آل سرور، المدير التنفيذي للعلاقات الحكومية في شركة الميرة، أن السلع الأساسية متوفرة بكميات كبيرة جداً في الأسواق القطرية، وأن استقرار الأسعار قائم وبشكل واضح بفضل الجهود المستمرة والدؤوبة التي تبذلها الدولة والقطاع الخاص معاً في تأمين سلاسل الإمداد وتعزيز المخزون الاستراتيجي على مدار السنوات الماضية.

وقال آل سرور في تصريح لصحيفة «لوسيل»، إن المنتجات المحلية والمستوردة متوفرة لفترة طويلة، مع استقرار واضح في الأسعار، وأن شركة الميرة، بوصفها إحدى أبرز الجهات الرئيسية المعنية بتوفير السلع الغذائية والأساسية في الدولة، تعمل بشكل مستمر ويومي على تعزيز المخزون وضمان تدفق الإمدادات دون أي انقطاع أو تأخير يُذكر، مما يساهم بشكل فعال ومباشر في الحفاظ على استقرار السوق ككل حتى في ظل التوترات الإقليمية الراهنة التي تشهدها المنطقة.

وأشار آل سرور إلى أن حركة البيع والشراء في مختلف منافذ التوزيع والمحلات التجارية تسير بشكل طبيعي تماماً وانسيابي، مع رفوف ممتلئة بالسلع المختلفة وتنوع كبير وملحوظ في المنتجات المعروضة للمستهلكين، وهو ما يعكس بجلاء فعالية السياسات الحكومية الاستباقية والتنسيق المحكم والمستمر بين جميع الجهات المعنية في الدولة.

ثقة حاسمة ووعي استهلاكي

وتطرق إلى الجانب الإيجابي في سلوك المواطنين والمقيمين، مؤكداً أن غالبيتهم يمارسون الشراء بوعي وتوازن، مقتصرين على احتياجاتهم الفعلية، وهو ما يعكس مستوى عالياً من الثقة والطمأنينة تجاه الوضع التمويني في الدولة.

وقال جاسم آل سرور نشعر بإيجابية واضحة من المواطن والمقيم، حيث يتعامل الجميع مع الوضع بهدوء وثقة، بعيداً عن أي حالات من الاندفاع أو التخزين المفرط. وهذا دليل على نجاح الجهود المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص في بناء هذه الثقة.

وأكد المدير التنفيذي للعلاقات الحكومية في الميرة، أن الرقابة الفاعلة من الجهات المختصة، إلى جانب التنسيق المتواصل، يضمنان عدم وجود أي نقص في السلع الأساسية، ويحافظان على توازن الأسعار بما يخدم مصلحة المستهلك.

وختم جاسم آل سرور حديثه بالتأكيد على أن استقرار الأسواق في دولة قطر ليس مجرد توفر مادي على الرفوف، بل هو نتيجة لثقة راسخة يشعر بها المواطن والمقيم يومياً، مما يجعل الحياة اليومية تسير بثبات وطمأنينة.

المخزون الإستراتيجي أمن

ومن جانبه، أكد الخبير القطري في مجالات الأمن الغذائي حسن بن إبراهيم الأصمخ، أن ثقة المواطن والمقيم تمثل العامل الحاسم والأكثر تأثيراً وأهمية في استقرار الأسواق خلال فترات التوترات الإقليمية والأزمات.

ورداً على سؤال حول شعوره الشخصي بالثقة في توفر السلع واستقرار الأسعار، قال الأصمخ: نعم، أشعر بثقة كبيرة في توفر السلع الأساسية واستقرار الأسعار في الأسواق القطرية حالياً رغم التوترات الإقليمية، فالمخزون الاستراتيجي آمن والإمدادات مستمرة بشكل طبيعي، والأسعار مستقرة إلى حد كبير بفضل الخطط الاستباقية التي وضعتها الدولة. لا أرى أي داع للقلق أو الشراء الذعري.

وعن تأثير الظروف الحالية على طريقة تسوقه اليومية الشخصية، أوضح لم تُغيّر الظروف الحالية طريقة تسوقي بشكل كبير. أكتفي بشراء ما أحتاجه فقط للأسبوع أو العشرة أيام القادمة، تماماً كما كنت أفعل سابقاً. لا أقوم بتخزين أكثر من المعتاد، لأنني أثق تماماً في توفر السلع واستقرار الأسعار. الشراء الواعي هو أفضل طريقة للحفاظ على استقرار الأسواق.

وبسؤاله عما يعزز ثقته في استقرار الأسواق، أجاب الأصمخ، ما يعزز ثقتي هو الجمع بين الإجراءات الحكومية والتجارية الاستباقية وبين شعوري الشخصي بالأمان. الإجراءات الرسمية تبني الأساس، أما الشعور اليومي بالأمان فيأتي من الواقع الذي أراه: الرفوف ممتلئة دائماً والأسعار مستقرة. الاثنان مرتبطان، والثقة تحول هذا الأساس إلى سلوك جماعي واعٍ.

وعن ملاحظته لسلوك المتسوقين الآخرين في الأسواق خلال الأسابيع الماضية، قال في الأسابيع الماضية لاحظت تغييراً بسيطاً جداً في البداية، حيث زاد بعض المتسوقين من شراء كميات أكبر لبعض السلع، لكن هذا التغيير كان محدوداً وسرعان ما عاد الجميع إلى سلوكهم الطبيعي. الآن، أغلب المواطنين والمقيمين يتسوقون بهدوء واعتدال، وهذا يعكس مستوى عالياً من الثقة والوعي.

وختم الخبير حسن بن إبراهيم الأصمخ بالقول برأيي، دور ثقة المواطن والمقيم في الحفاظ على استقرار الأسواق خلال فترة الحرب أو التوترات هو الدور الأكبر والأكثر تأثيراً. الثقة تحول السلوك الفردي إلى سلوك جماعي واعٍ يمنع الشراء الذعري، ويحافظ على توازن العرض والطلب. في قطر، هذه الثقة هي التي جعلت الأسواق تبقى هادئة ومستقرة، والإجراءات الحكومية تبني الأساس، لكن الثقة هي التي تحول هذا الأساس إلى واقع يومي مستقر»، استقرار يعكس كفاءة ونضجاً.

نثق بالإجراءات الحكومية

وقال المواطن ورجل الأعمال السيد عبد الهادي بن تريحيب نايفة الشهواني، إن استقرار الأسواق في قطر رغم التوتر يعود في المقام الأول إلى القيادة الحكيمة والإجراءات الاستباقية المدروسة التي تتخذها الدولة.

وأضاف الشهواني أن الله أنعم على قطر بقيادة حكيمة ومواطنين صالحين مخلصين، وأن نسبة كبيرة من الوافدين يحبون البلد ويشعرون بالراحة والأمان فيه، وبالتالي فإن الأوضاع والأسعار ظلت مستقرة في الأسواق في ظل هذا التوتر الإقليمي.

واستطرد الشهواني قائلاً إن المواطنين والمقيمين لم يهرعوا إلى شراء المواد والسلع بكميات كبيرة أو يعملوا ضجة حولها، لأنها متوفرة بشكل يكفي الجميع وبوفرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الخطط المدروسة بعناية والإجراءات الواعية التي اتخذتها الدولة من قبل استعداداً لمواجهة أي طارئ محتمل.

وأضاف أن الحكومة وفرت المتطلبات اللازمة للجمهور في الأسواق في ظل استتباب الأمن وتوفر الحماية وبسالة رجال قواتنا المسلحة، وهي أمور متميزة نشرت الاطمئنان والطمأنينة في كل دار بالدولة، إلى جانب الإجراءات اللوجستية الممتازة التي اتخذتها الأجهزة المعنية بكفاءة عالية.

وأوضح أن القطاع الخاص القطري أخذ جرعات كافية من الدعم جعلته راضياً تماماً عما اتخذته الحكومة من إجراءات داعمة له، مما جعله لا يعاني من أية مشاكل، ويساهم بشكل فعال في طمأنة المواطن والمقيم حيث وفر كل ما يحتاجون في الأسواق بكميات كبيرة، ولم يكن هناك أي استغلال أو احتكار على الإطلاق.

وخلص عبد الهادي الشهواني إلى القول إن الجمهور لم يهرع للأسواق ويقبل على المشتريات أكثر مما يحتاج، لثقته الكبيرة في توفر السلع بشكل يكفي الجميع على مر الأيام والأسابيع، وثقته الراسخة في الحكومة وما تتخذه من إجراءات حكيمة ومدروسة.

ندعم المنتج الوطني

وأكدت الدكتورة حنان ونيس، المدرس المساعد بأكاديمية العلاقات الدولية والمقيمة في دولة قطر، لصحيفة لوسيل، أن حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها الدولة في ظل التوترات الإقليمية الراهنة تعكس بكل وضوح كفاءة الخطط الاستراتيجية التي تتبعها الدولة ونضج الوعي لدى المواطنين والمقيمين على حد سواء.

وأوضحت د. ونيس، أن نمط الاستهلاك يظل في إطاره الطبيعي تماماً دون اللجوء إلى التخزين المفرط أو الاندفاع غير المدروس. وأضافت أنها تتجه أحياناً إلى ترشيد المشتريات والتقليل من الكميات غير الضرورية كنوع من المسؤولية المجتمعية والمساهمة الفعالة في تعزيز قدرة الدولة على إدارة الأزمة بنجاح، خاصة مع متابعتها اليومية والدقيقة لتأثير التوترات على خطوط التجارة والإمداد العالمية.

وأكدت في الوقت ذاته على أهمية دعم المنتج الوطني القطري الذي أثبت كفاءته وجودته العالية في مواجهة مثل هذه الظروف. وعزت الباحثة استقرار الأسواق إلى تكامل الإجراءات الحكومية الصارمة في ضبط الأسعار وتوفير البدائل المحلية والمستوردة، وهي تجربة أثبتت نجاحها سابقاً في أكثر من مناسبة، حيث لم يشعر المستهلك بأي نقص في السلع الأساسية أو التكميلية. بل استمرت العروض التجارية والتوسع في المنتجات الوطنية ذات الجودة العالية والأسعار التنافسية، مثل منتجات شركتي «بلدنا» و«مزرعتي» التي باتت تتفوق على العديد من السلع المستوردة في جودتها وسعرها.

وعن ردود أفعال الشارع والمتسوقين، ذكرت د. ونيس أن حالة الترقب التي ظهرت لدى البعض في بداية التوترات كانت طبيعية ومتوقعة في ظل حجم الأزمات، لكنها تبددت سريعاً ولم تؤدِ إلى أي نقص في المعروض أو اضطراب في السوق. ولافتة إلى أن تزامن الأزمة مع شهر رمضان المبارك لم يغير من انضباط السلوك الشرائي المعتاد والمسؤول.

واختتمت تصريحها بالتشديد على أن ثقة المواطن والمقيم في سياسات الدولة وقدرتها على إدارة الأزمات تعد الركيزة الأساسية والأقوى لتجاوز التحديات بنجاح، مؤكدة أن الحرص الذي تلمسه الدولة على توفير سبل العيش الكريم للجميع يعزز من استعداد المقيمين لدعم كافة الجهود والسياسات التي تحفظ أمن واستقرار دولة قطر.

نلتزم بالشراء الواعي

وقالت المواطنة القطرية والباحثة في الشأن الثقافي والسياسي روضة العامري لصحيفة لوسيل، إن الثقة في توفر السلع الأساسية واستقرار الأسعار في الأسواق القطرية لا تزال قائمة وبمستوى عالٍ، وذلك نتيجة للسياسات الاستباقية التي تنتهجها الدولة في تأمين سلاسل الإمداد، وتعزيز المخزون الاستراتيجي، إلى جانب الرقابة الفاعلة على الأسواق.

وأضافت العامري: «هذه العوامل مجتمعة تسهم في خلق شعور عام بالطمأنينة لدى المواطن والمقيم، حتى في ظل التوترات الإقليمية الراهنة».

وتابعت: «أما من ناحية السلوك الاستهلاكي، فقد شهدنا قدراً من التوازن لدى غالبية الأفراد، حيث يتجه الكثيرون إلى الشراء الواعي والاقتصار على الاحتياجات الفعلية، مع وجود حالات محدودة تميل إلى التخزين بدافع القلق. وهذا السلوك طبيعي في مثل هذه الظروف، لكنه ليس السائد».

وأكدت العامري أنه «في زمن الحرب لا يُقاس استقرار الأسواق بما يُعرض على الرفوف فقط، بل بما يسكن في قلوب الناس».

وأشارت إلى أن «وسط الضجيج الإقليمي، هناك هدوء مختلف نعيشه هنا... هدوء لا يأتي من فراغ، بل من ثقة تراكمت بين الإنسان ومؤسساته، حتى أصبحت جزءاً من طريقة عيشه».

وأضافت: «بالنسبة لي، فإنني لا أتسوق بدافع الخوف، ولا أُخزّن بدافع القلق لأنني ببساطة لا أشعر بأن الغد مجهول. وفرة السلع ليست مشهداً اقتصادياً فحسب، بل إحساس يومي بأن الحياة مستمرة بثبات. ما أراه في الأسواق ليس اندفاعاً... بل وعياً. أناس يشترون بهدوء، يتحركون بثقة، وكأنهم يقولون دون كلمات: لسنا في حالة طوارئ... نحن في حالة وعي».

وأشارت روضة العامري إلى «أن الثقة هنا لا تصنعها القرارات وحدها، بل تصنعها الطمأنينة التي يشعر بها الإنسان حين يدرك أن هناك من يدير المشهد بحكمة. هي علاقة غير مكتوبة بين المواطن والمقيم وبين الدولة، علاقة عنوانها: لن تُترك الأمور للفوضى».

وذكرت أن «أخطر ما يمكن أن يهدد الأسواق ليس نقص السلع... بل فقدان الثقة. لأن الخوف يصنع أزمات وهمية، بينما الثقة تُبقي كل شيء في حجمه الطبيعي».

وخلصت روضة العامري إلى أن «ثقة الإنسان هنا ليست مجرد انعكاس للاستقرار... بل هي أحد أعمدته الأساسية. هي القوة الهادئة التي تحمي السوق دون أن تُرى، وتمنع الارتباك قبل أن يبدأ. في النهاية... الأسواق تستقر عندما تستقر النفوس».

الرقابة الميدانية والتفتيش

وأخيراً، وفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة حول الرقابة الميدانية والتفتيش، فإن الوزارة تشرف على تنسيق وتنفيذ خطط الرقابة الميدانية من خلال أكثر من 300 مفتش يتولون متابعة الأسواق وضمان التزام المنشآت التجارية بالأنظمة والقوانين، واستقرار الأسواق وتوفر السلع للمواطنين والمقيمين، مشيرة إلى تنفيذ آلاف عمليات التفتيش منذ بداية الأزمة.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة القطرية توفر السلع والمنتجات بكميات كافية في جميع منافذ البيع في البلاد، بما يلبي احتياجات المستهلكين ويعزز استقرار الأسواق واستمرار تدفق البضائع بصورة طبيعية ومنتظمة.

وكانت وزارة التجارة والصناعة أصدرت تعميماً يلزم أصحاب المصانع والمنشآت التجارية في دولة قطر، بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها، بالربط الإلكتروني مع أنظمة الوزارة وتسجيل كميات مخزون السلع والمبيعات والخدمات بشكل مستمر ودقيق.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أن التعميم يهدف إلى تعزيز كفاءة الرقابة على الأسواق وتطوير منظومة المتابعة الإلكترونية، مما يساهم في ضمان توفر السلع والخدمات بأسعار عادلة وحماية حقوق المستهلكين.

وأخيراً، أكدت تقارير صندوق النقد الدولي في بعثة 2026 أن الاقتصاد القطري يظهر مرونة قوية رغم الصدمات الجيوسياسية، مدعوماً بالنمو غير النفطي، وإدارة مالية حكيمة. وأن الأسواق عملها بشكل طبيعي، مع توفر السلع الأساسية بكميات كافية، واستقرار الأسعار، بفضل المخزون الاستراتيجي والرقابة الفاعلة من وزارة التجارة والصناعة. وأكدت جمعية رجال الأعمال القطرية في بيان لها قوة القطاع الخاص ودوره في دعم استقرار السوق.

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

سيولة مرتفعة ودعم مركزي يعزز التفاؤل

صمود قوي لبورصة قطر أمام التحديات الجيوسياسية

أداء البورصة يعكس أساسيات اقتصادية قوية وفرصاً استثمارية واعدة

الدوحة – **لوسيل**

أكد عدد من الخبراء الماليين أن نتائج الشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الربع الأول ستكون عاملا حاسما في توجيه السوق، حيث من المتوقع أن تعيد الزخم إلى الأسهم التي تحقق نموا في الأرباح، خصوصا الشركات القيادية ذات الأداء التشغيلي القوي.

وأضافوا في تصريحات لـ لوسيل أن المستثمرين يترقبون هذه النتائج لتقييم مراكزهم، مع احتمال زيادة الإقبال على الأسهم التي تظهر استقرارا في الأرباح وتاريخا جيدا في التوزيعات.

ونوهوا إلى أن المرحلة الحالية تفضل استراتيجيات الاستثمار القائمة على العوائد، من خلال شراء أسهم الشركات التي تتمتع بتوزيعات أرباح منتظمة، والاحتفاظ بها للاستفادة من التوزيعات النصف سنوية.

مؤكدين أن بورصة قطر لا تزال مدعومة بأساسيات اقتصادية قوية، وأن التراجعات خلال الربع الأول وبالأخص في شهر مارس الماضي تمثل مرحلة مؤقتة ضمن دورة السوق، متوقعين أن تستعيد السوق توازنها تدريجيا مع تحسن المعطيات المحيطة وعودة الثقة لدى المستثمرين.

ويرون «أن السوق استوعب الصدمة الجيوسياسية دون انهيار، مدعوماً بنمو الأرباح المجمعة للشركات المدرجة بنسبة 3% إلى 53 مليار ريال في 2025، وارتفاع قيم التداول بنسبة تزيد على 50%».

ويؤكد ون على أهمية الإجراءات الاستباقية التي اتخذها مصرف قطر المركزي، والتي شملت خفض الاحتياطي الإلزامي من 4,5% إلى 3,5%، وتفعيل تسهيلات الريبو غير المحدودة، وتأجيل سداد أقساط القروض لثلاثة أشهر، مما يعزز سيولة القطاع البنكي ويحمي جودة الأصول، ويفتح الباب أمام عودة زخم شرائي مع إعلانات نتائج الربع الأول 2026.

أداء الأسواق المالية

يقول محلل الأسواق المالية السيد أحمد عقل حول أداء مؤشر بورصة قطر وقطاعاتها في ظل الحرب الجارية حالياً في المنطقة «ان شهر الحرب الأول حافل ومهم جدًا عصف بأسواق المال في العالم منذ اليوم الأخير من شهر فبراير الفائت شهدنا ضغوطات وتغيرات كبيرة على أسواق المال وحتى تغيرات بأسواق الاستثمارات والسلع العامة».

واستطرد عقل قائلًا: «بكل الأحوال مؤشر بورصة قطر خسر حوالي 7,8% خلال شهر مارس ما يعادل حوالي 866 نقطة ليغلق عند مستويات 10،188، والأسواق العالمية لم تكن بعيدة عن هذا الانخفاض تحركت بمستويات تقترب من

علاء الشيخلي

10% على مؤشر داو جونز، كانت هذه التأثيرات الأساسية للحرب».

وأوضح «وبكل الأحوال بورصة قطر حافظت على رسملة سوق 600 مليار ريال وكانت هناك سيولة جيدة تقدر بـ 10,5 مليار يعني ارتفعت السيولة نوعًا ما فيها، وأيضًا كان عندنا أكثر الأسهم ارتفاعًا خلال هذا الشهر هو بنك الدوحة ارتفع ما يعادل تقريبًا حوالي 10% بينما الخليج الدولية للخدمات وكامكو كانا الأكثر انخفاضًا بين 23-20% والسيولة كانت متوجهة بشكل واضح على أكيو أن بي والملاحة القطرية وصناعات قطر كانوا الأعلى سيولة بشكل عام منهم مليار و180 مليون ما يعادل تقريبًا 10% من سيولة السوق متوجهة لأكيو أن بي والملاحة أيضًا 722 مليونا وصناعات قطر 700 مليون، وخلال هذا الشهر كان لدينا تطبيق لبعض المؤشرات وهذا ساهم برفع السيولة نوعًا ما».

وأشار أحمد عقل إلى «أن أداء الأسواق المالية في قطر جيد حيث حافظنا على الـ 10،150 إلى 10،200 حتى الآن أثبتت أنها منطقة قوية جدًا ومهمة للدعم وحال كسر هذه المستويات قد نذهب لمشارف الـ 10،000 أو 9،800».

عودة الحياة للأسواق

ومضى قائلًا: «ان الإعلانات والجمعيات العمومية تقريبًا كلها انتهت، ودخلنا على إعلانات الربع الأول الآن واقتربنا من تأثير مهم جدًا ومن الممكن أن نرى هذه الإعلانات لها دور مهم جدًا في سحب بعض الأسهم للأعلى وعودة الحياة للأسواق خاصة في ظل نتائج تكون جيدة لبعض الشركات التي لم تتأثر بأي من الضغوطات الموجودة».

وتوقع عقل «العودة للزخم من خلال إعلانات الربع الأول سواء كان على مستوى الاستثمار بشكل عام بالأسهم أو حتى على مستوى بعض الأسهم المنتقاة تكون بداية وفترة لإعادة دخول السيولة، وحال نهاية الحرب قد نشهد ارتفاعات قوية جدًا وقد نشهد دخولا قويا على معظم الأسهم، ونعتقد أنه في حال وجود أي أخبار إيجابية مستويات الـ 10،400 هي المقاومة الأولى ثم 10،800 ثم مستوى 11،200 أما في حال الكسر فهي مستويات 10،000 نقطة دعم أولي يليها 9،800 ثم مستويات 9،600 إلى 9،400 مستوى دعم قوي أساسي».

وفيما يتعلق بالإجراءات التي تمت عبر مصرف قطر المركزي قال: «نحن نعرف أن عنده قرارات مهمة جدًا تتلخص أهمها بـ 3 قرارات الأول وهو خفض الاحتياطي الإلزامي للبنوك من 4,5 إلى 3,5% مستوى 1% والقرار الثاني هو تسهيل وإعفاء المقترضين من سداد القروض لمدة 3 أشهر مما يمنحهم فرصة لالتقاط

أحمد عقل

الأنفاس وأيضًا لجدولة أمورهم المالية والموضوع الثالث هو تسهيل عمليات إعادة الشراء غير المحدودة سواء كانت لليلة أو لثلاثة أشهر وهي مهمة وأساسية للقطاع المالي أو للبنوك لكون أنهم يستفيدون من هذا الإجراء».

خطوات بنكية استباقية

وأضاف أحمد عقل: «بكل الأحوال هذا الموضوع يعتبر داعمًا وبشكل قوي للقطاع البنكي بالرغم من أنه عملية استباقية ونحن نؤكد على هذا الأمر ليس هناك مشكلة مالية في دولة قطر لكنها عملية استباقية يقوم بها البنك المركزي ونوع من التحصين والوقاية التي هي خير من العلاج في محاولة لاستباق أية تطورات للأحداث يمكن أن تجد في المنطقة بشكل عام وتلك الأحداث قد يكون لها أثر بالغ على القطاع البنكي الذي يستفيد من عودة بعض السيولة إليه ورفع مستواها إضافة إلى إمكانية استثمار تلك السيولة عن طريق إعادة الشراء وإيداعها في البنك المركزي والحصول على أرباح خاصة وأن الفوائد لا تزال محافظة على نفس المستويات».

وخلص إلى القول: «ان القرار الثالث له علاقة بالمقترضين ويساعد البنوك على تلافي الذهاب لوضع مخصصات كبيرة في حال عدم قدرة أي من الجهات على السداد خلال الفترة الحالية، وبالتالي هي إجراءات مهمة جدًا وستكون داعمة بشكل أساسي للقطاع البنكي وتظهر آثارها بشكل واضح خلال الربع الثاني من هذا العام».

مراكز مالية جديدة

وفي معرض تقييم أداء مؤشر بورصة قطر وقطاعاتها في ظل الحرب الجارية حالياً في المنطقة، يقول السيد علاء الشيخلي، محلل الأسواق المالية لصحيفة لوسيل: «بلا شك أن للحرب تأثيراً سلبياً على البورصات العالمية والخليجية، حيث تراجع المؤشر العام لبورصة قطر بقرابة 8% خلال شهر مارس 2026. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة، إلا أن إعلان القوة القاهرة وإغلاق مضيق هرمز كان له التأثير الأكبر على شركات القطاع الصناعي وقطاع النقل. كما تتأثر الشركات الأخرى في ما يتعلق بسلاسة الإمداد، بالذات الشركات التي تتضمن نماذج أعمالها الاستيراد والتصدير».

واستطرد الشيخلي قائلًا: «لكن رغم ذلك، لم يكن هناك هبوط قوي أو انهيار بالسوق على الرغم من العدوان على دولة قطر، حيث استطاع السوق والمستثمرون استيعاب هذه الأحداث والتركيز على بناء مراكز جديدة، لذلك شهدنا ارتفاعاً في قيم التداول خلال شهر مارس بأكثر من 50% إلى 3,8 مليار دولار، وارتفاع أحجام التداول بأكثر من 25% إلى 3,5 مليار سهم».

أحمد عقل: بورصة قطر حافظت على **600** مليار رسملة رغم الحرب

علاء الشيخلي: بورصتنا استوعبت الصدمة وارتفاع التداول بنسبة **50 %**

وأوضح «وفي ظل النمو الجيد الذي حققته الشركات خلال عام 2025، نمت الأرباح المجمعة للشركات المدرجة بنسبة 3% إلى 53 مليار ريال، فيما نمت أرباح الربع الرابع 2025 بنسبة 5% إلى 12,18 مليار ريال، إضافة إلى الثقة الكبيرة بقدرة الشركات المتضررة من العدوان على العودة إلى الإنتاج والعمل بسرعة كبيرة فور انتهاء الأزمة، والإجراءات التي اتخذها مصرف قطر المركزي والتي من شأنها تعزيز السيولة في السوق المحلية».

شركات العوائد المرتفعة

وأشار علاء الشيخلي إلى «أن المستثمرين يركزون حالياً على الشركات ذات العوائد المرتفعة، حيث يدرك الجميع أن التراجعات التي نشهدها حالياً لا تعكس أساسيات السوق والاقتصاد القطري، وإنما تعكس حالة الحرب التي تشهدها المنطقة، خاصة في ظل الأساسيات القوية للاقتصاد القطري، والإدارة الفعالة للأزمة من جميع الجهات».

وحول كيفية انعكاس الاقتصاد القطري والإجراءات الحكومية عبر مصرف قطر في دعم بورصة قطر، يقول: «تنعكس إجراءات مصرف قطر المركزي (QCB) بشكل مباشر وحيوي على استقرار بورصة قطر، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة. وتهدف هذه التدابير الاستباقية إلى طمأنة المستثمرين وتعزيز مستويات السيولة لمواجهة أي ضغوط بيعية ناتجة عن حالة عدم اليقين. حيث أعلن مصرف قطر المركزي عن خفض الاحتياطي الإلزامي من 4,5% إلى 3,5%، وهو ما يؤدي إلى تحرير مبالغ ضخمة من السيولة لدى البنوك، مما يمكنها من الاستمرار في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم المحافظ الاستثمارية».

وفي الختام ينوه علاء الشيخلي إلى «تفعيل تسهيلات ‹الريبو› (Repo)، وسماح المصرف للبنوك بمنح المتضررين خيار تأجيل سداد الأقساط والفوائد لمدة 3 أشهر. هذا الإجراء يقلل من مخاطر التعثر الائتماني ويحمي جودة أصول البنوك، وهو ما يعزز ثقة المساهمين في أسهم القطاع البنكي. إضافة إلى ذلك، تعمل تدخلات مصرف قطر المركزي كمصدات صدمات وصمام أمان؛ فهي لا تحمي القطاع البنكي فحسب، بل توفر الأرضية الصلبة التي تمنع الانهيارات الحادة في قيم الأسهم، وتضمن استمرار دوران العجلة الاقتصادية رغم الظروف الإقليمية الراهنة».

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

تصل 150 ريالاً للجرام... المستهلكون يشتكون من ارتفاع المصنعية بالدوحة

د. هاني حمد: سوق الذهب بحاجة لرقابة جدية لضبط آلية التسعير

الدوحة – لوسيل

اشتكى مستهلكون من ارتفاع أسعار مصنعية جرام الذهب في محال المجوهرات بسوق الذهب بالدوحة، ولم يشفع تذبذب سعر الذهب عالمياً في تحقيق أي ميزة للمستهلك خلال هذا الأسبوع، بعد أن بلغ فرق المصنعية في بعض المشغولات الذهبية ما بين 100-150 ريالاً في الجرام الواحد وفقاً للعاملين بقطاع المعدن النفيس. وهي بحسب المستهلكين أفضل حيلة يلجأ إليها التاجر المحلي لرفع أرباحه وتقليل خسائره نتيجة تقلبات الأسواق، وجعل المستهلك العادي يلهث وراء سراب خفض الأسعار العالمية.

- الغش برفع أسعار المصنعية يضعف السوق ومصداقيته
- تتراوح المصنعية ما بين 50 ريالا للمحلي والخليجي إلى 90 ريالا للمستورد

يقول عبد الرحمن البدر لـ«لوسيل»: «لم اقتنع بالكثير من المبررات غير المنطقية من البائعين لارتفاع سعر المصنعية للجرام». وأضاف: «رغم تذبذب سعر الذهب في البورصات العالمية إلى مستويات قياسية صعوداً وهبوطاً، إلا أن الأسعار ترتفع ولا تنخفض، والمبررات كثيرة وتبدأ من ارتفاع التكاليف والمصنعية في غياب الجهات الرقابية».

وتتفق أم علي معه في الرأي حول التفاوت في سعر مصنعية الجرام بين محل وآخر، مشيرة إلى أنها لاحظت خلال زيارتها لأكثر من محل ذهب، من أجل شراء طقم ذهب كشبكة زواج لإحدى بناتها، مدى الفرق في أسعار المصنعية في الجرام.

وتساءلت: «من يضمن للمستهلك مصداقية هذا الكلام الذي سمعته من البائع حول سبب ارتفاع أسعار مصنعية الجرام حيث وصل سعر المصنعية إلى 150 ريالا، ومن يحمي المستهلك من هذا الاستغلال في حالة كان كلام البائع غير صحيح؟».

في سياق متصل، أكد بائعون وعاملون في قطاع الذهب أن المستهلك يضع نفسه في دائرة الاستغلال، وأن بإمكانه البحث والاختيار عن البضاعة المناسبة والسعر المعقول، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد حالياً.

يظل بريق المعدن الأصفر محاطاً بالتساؤلات حول آلية التسعير لمصنعية جرام الذهب التي تتحكم في جيوب المتعاملين وثقتهم، إلا أن ما يثير الجدل ويفتح باب الشك هو عنصر المصنعية، حيث يلاحظ العديد من الزبائن أن كلفة المصنعية تبقى في اتجاه تصاعدي.

وعلى الرغم من وجود الرقابة المطلوبة من الجهات المعنية وحرصها على تنظيم سوق الذهب، فإن ذلك لا ينجح في ردع بعض التجار عن اتباع أساليب ملتوية مثل المبالغة في رفع سعر المصنعية لتعويض التذبذبات.

ومثل هذه الممارسات لا تمس فقط جيب الزبون، بل تضر أيضاً بسمعة السوق القطري الذي يشتهر بجودة معروضاته وتنوعه وأسعاره التنافسية على مستوى الخليج، مما يجعل توضيح الصورة ضرورياً وملحاً لحماية سمعة السوق وتنظيم العلاقة بين طرفي المعادلة في ظل هذا الواقع المثير للتساؤلات.

«لوسيل» التقت الدكتور هاني حمد، الخبير المتخصص في شؤون الذهب، وسألناه عن آلية تسعير المصنعية التي يراها بعض الزبائن غير واضحة، وبادر بالقول إن ما يلاحظه الزبائن من تفاوت في المصنعية من بعض المحلات يحمل شيئاً من الصحة، مؤكداً أن هناك بالفعل بعض التلاعب بالمصنعية من قبل بعض التجار، لكنه يؤكد أن هذا لا ينطبق على الجميع، ويضيف أن هذه الممارسات غالباً تنبع من الطمع والرغبة في تحقيق أكبر ربح ممكن، مما يؤدي إلى شكوى الزبائن المتكررة.

ويؤكد د. هاني أن الطمع والغش من خلال رفع الأسعار في المصنعية يضعف السوق ومصداقيته، لذلك من الضروري مراقبة السوق من قبل وزارة التجارة والصناعة لتوحيد الجهود ووضع حدود للتلاعب في أسعار المصنعية بما يضمن للزبائن القدرة على الشراء بثقة وطمأنينة، ويجعلهم دائماً واثقين من تعاملهم مع التجار سواء خلال ارتفاع سعر الذهب أو انخفاضه. لذلك، يطالب بتثبيت سعر المصنعية لضمان الحفاظ على استمرارية السوق ورضا العملاء، داعياً التجار إلى الصدق والأمانة مع أنفسهم أولاً ثم مع الناس، والثقة بأن الله سيمنحهم الخير الوفير والبركة في الرزق.

وحول القيمة الحقيقية للمصنعية، أكد الدكتور هاني حمد أن قيمة مصنعية الذهب تحتسب بصورة تقديرية لكنها غير عشوائية، وتتضمن نسبة الفاقد من الذهب أثناء التصنيع، ومصروفات التصنيع من أجور وكهرباء وغيرهما، بالإضافة إلى هامش ربح المصنع والتاجر. وأضاف أن قيمة المصنعية تختلف وفقاً للتاجر والعيار، فالذهب تتراوح مصنعيته ما بين 50 ريالا للمحلي والخليجي إلى 90 ريالا للمستورد الإيطالي والسويسري من سعر الجرام.

وأوضح د. هاني أن المصنعية تختلف تبعاً لطبيعة الذهب من حيث كونه مستورداً، استثمارياً، أو محلياً وخليجياً، فالذهب المستورد كالإيطالي والسويسري ترتفع مصنعيته لتحمله ضرائب وجمارك كبيرة.

وتختلف مصنعية الألماس والأحجار الكريمة بالقطعة (أجور التصنيع والتركيب) بشكل كبير بناءً على دقة التصميم، نوع المعدن (ذهب/بلاتين)، وحجم ونوع الحجر، وغالباً ما تكون مرتفعة للقطع الفنية اليدوية.

واختتم د. هاني حمد تصريحاته للوسيل بحديث شريف: «من غشّنا فليس منّا»، وهو قول للنبي محمد صلى الله عليه وسلم يدل على تحريم الغش والخيانة، ويعني أن من يقوم بالغش لا يتبع هدي الإسلام وسنته ولا يتمسك بأخلاقياته، وهو تحذير شديد له وتهديد بعواقب وخيمة تصل إلى النار، ويشمل الغش في البيع والشهادة وكافة المعاملات الإنسانية والأخلاقية.

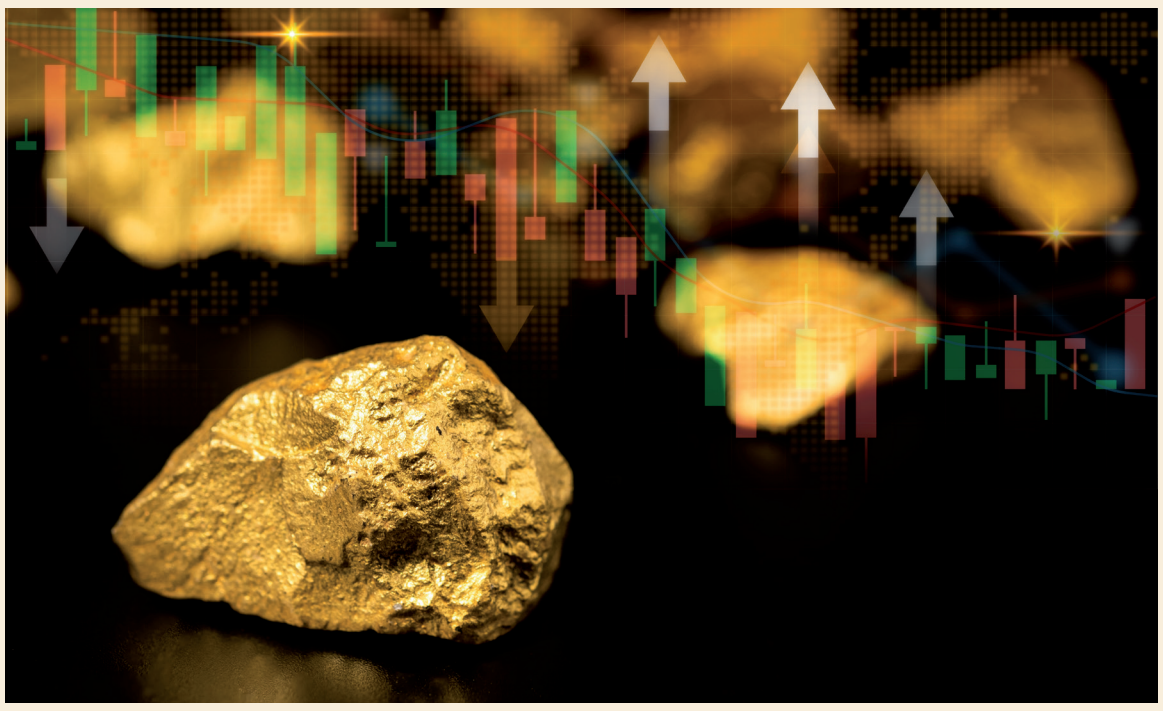

في استطلاع لـ «لوسيل»..

92 % من المستهلكين يطالبون بتدخل فوري لضبط مصنعية الذهب

في متابعة محلية لملف ارتفاع مصنعية الذهب، كشف استطلاع للرأي أجرته جريدة لوسيل عبر منصة إكس عن تصاعد مطالب المستهلكين في دولة قطر بضرورة تدخل الجهات المختصة لتنظيم سوق الذهب في الدوحة، في ظل استمرار الشكاوى من ارتفاع تكلفة المصنعية رغم تراجع أسعار الذهب عالميًا.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 92% من المشاركين يؤيدون تدخل الجهات المعنية لضبط أسعار المصنعية، مقابل 8% يرون أن السوق قادر على تنظيم نفسه دون تدخل، فيما لم تسجل أي آراء محايدة.

وتعكس هذه النتائج حالة من عدم الرضا لدى شريحة واسعة من المستهلكين في السوق المحلي، خاصة بعد رصد وصول مصنعية جرام الذهب في بعض محال الدوحة إلى ما بين 100 و150 ريالًا، بحسب ما أشار إليه متعاملون وعاملون في القطاع.

ويأتي ذلك في وقت يؤكد فيه مستهلكون أن تراجع أسعار الذهب في الأسواق العالمية لم ينعكس على الأسعار داخل السوق القطري، حيث أصبحت المصنعية العامل الأكثر تأثيرًا في تحديد التكلفة النهائية للمشغولات الذهبية.

ويرى متابعون أن التفاعل الواسع مع الاستطلاع يعكس تنامي القلق بشأن تفاوت أسعار المصنعية بين المحال داخل الدوحة، في ظل غياب معايير واضحة وموحدة للتسعير، ما يفتح باب التساؤلات حول آليات الرقابة والتنظيم في هذا القطاع الحيوي.

وفي المقابل، يشير عاملون في سوق الذهب بالدوحة إلى أن المستهلك يمتلك حرية الاختيار والمقارنة بين الأسعار، مستفيدًا من تنوع المعروض، إلا أن خبراء يؤكدون أهمية تعزيز الشفافية ووضع ضوابط أكثر وضوحًا لاحتساب المصنعية.

ويعيد هذا الجدل المتصاعد تسليط الضوء على دور الجهات المعنية في دولة قطر، وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة، في متابعة السوق وضمان تحقيق التوازن بين حماية المستهلك واستقرار قطاع الذهب، الذي يُعد من أبرز الأسواق النشطة في الدولة.

يتسم بالمرونة والتنوّع والقدرة فـــــــــي مواجهة التحديات والمخاطر

الاقتصاد القطـــري مـن أقـوى الاقتصادات في منطقـــة الخليـج والشـــرق الأوسـط

منظومة تشريعية محفزة لممارسة الأعمال بتوفير إطار تشريعي ملائم لتنميـــــــــة الأعمال وجذب الاستثمارات

عبد الدايم نور

يُعد الاقتصاد القطري من أقوى الاقتصادات في منطقة الخليج والشرق الأوسط، مدعوماً باحتياطيات ضخمة من الطاقة، تنوع استثماري، وبنية تحتية متطورة. وتتمثل أبرز 5 أسباب في: صدارة إنتاج الغاز الطبيعي المسال عالمياً، فوائض مالية عالية، التوسع في الاستثمارات الخارجية، قوة القطاع الخاص، ورؤية 2030 التنموية.

تمكّن الاقتصاد القطري خلال السنوات الأخيرة من اكتساب مزايا عدة جعلته ذا قدرة عالية على مواجهة التحديات والمخاطر المحتملة، فبفضل ما يتمتّع به من مرونة وتنوّع بات الاقتصاد القطري حالياً أحد أقوى الاقتصادات الإقليمية ومن بين أكثر الاقتصادات الواعدة على الصعيد العالمي.

تنوّع الاقتصاد ومرونته جاءا كنتيجة لعدة خطوات قامت بها الدولة على رأسها قيامها بتوفير بيئة استثمارية واعدة في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني ورفدها بمنظومة إدارية وتشريعية محفزة لممارسة الأعمال، حيث تم في هذا الإطار إصدار قانون يقضي بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتنفيذ وتمويل الأعمال أو تقديم الخدمات، وذلك وفقاً لعدد من الآليات التي حددها القانون. ويهدف هذا القانون إلى تطوير قدرات شركات القطاع الخاص القطري وتشجيع المنافسة والابتكار وتعزيز دور تلك الشركات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، وإشراكها في إدارة المشاريع الوطنية بما يدعم كفاءة وفاعلية إنجاز تلك المشاريع وتعزيز استدامتها بأقل التكاليف والعمل، كما يعمل على حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية.

وتميزت المنظومة الإدارية والتشريعية المحفزة لممارسة الأعمال في دولة قطر بالعديد من المزايا والفرص وعلى رأسها توفير إطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات إلى بيئة أعمال متطورة، بالإضافة إلى خلق فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات، وتوفير بنية تحتية متطورة للأعمال.

وقد اتخذت دولة قطر عدة إجراءات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمتع الشركات التي تمارس أعمالها داخل دولة قطر من خلال مركز قطر للمال بمزايا تنافسية، بما في ذلك بيئة قانونية تستند إلى القانون العام الإنجليزي والحق في التداول بأي عملة وملكية أجنبية بنسبة 100، و100 في إعادة الأرباح وضريبة الشركات بنسبة 10 على الأرباح المحلية.

اقتصاد متنوّع

كما ساهم توجه الدولة نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة وإرساء اقتصاد متنوع، في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق مشاريع مهمة تجسد قيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفر فرصاً استثماريّة واعدة في القطاع اللوجستي والأمن الغذائي والتعليم والصحة والسياحة والرياضة.

القطاع الخاص

وبأتي هذا في الوقت الذي تمكّن فيه القطاع الخاص بالدولة من إثبات إمكاناته خلال هذه الفترة وقدرته على تحقيق شراكة حقيقية مع القطاع العام في مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة، حيث شهدت صادرات القطاع الخاص زيادة خلال الأعوام الأخيرة وقد وصلت بالمنتج الوطني إلى عدد كبير من الأسواق العالمية. ومع تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة الخارجية لدولة قطر وسعى الدولة لكي يشمل النمو الاقتصادي كافة قطاعات الدولة والتي من بينها الأمن الغذائي وقطاعا الزراعة والصناعة، فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والمنتجات، فإن هذا يعكس النجاح الذي تم تحقيقه من أجل دعم أداء الاقتصاد وجعله قادراً على الصمود في مواجهة التحديات المختلفة.

تُعد قطر رائدة عالمية في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG)، حيث تستند إلى «حقل الشمال»، أكبر حقل غاز غير مصاحب في العالم. تضمن مشاريع توسعة حقل الشمال زيادة الطاقة الإنتاجية من 77 مليون طن حالياً إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول 2027، مما يعزز مكانتها كأكبر مصدر عالمي ويوفر إيرادات مالية ثابتة ومستقرة.

5 أسباب تجعل الاقتصاد القطري الأقوى في المنطقة

تواصل دولة قطر ترسيخ موقعها كواحدة من أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة، مستندة إلى رؤية وطنية واضحة ومعززة بموارد طبيعية ضخمة واستثمارات استراتيجية غير مسبوقة في قطاعات الطاقة والسياحة، والبنية التحتية، والمال والأعمال.

ويعكس هذا الزخم الاقتصادي مسار تطور متسارع يندرج ضمن رؤية قطر الوطنية 2030 التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يضمن مستوى معيشي متقدم للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

لم يتحقق النمو القطري الاستثنائي بالصدفة، بل كان نتيجة حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الرشيدة والمقاربات التنموية المتقدمة.

نستعرض ابرز واهم الأسباب التي جعل الاقتصاد القطري الأقوى في المنطقة.

أولا: احتياطات مالية ضخمة

يعد جهاز قطر للاستثمار (QIA) الصندوق السيادي لدولة قطر، وقد تأسس بهدف استثمار فوائض عائدات النفط والغاز وتنويع مصادر الدخل وضمان الاستقرار المالي للأجيال القادمة

وبلغت قيمة أصول الصندوق حوالي 600 مليار دولار بنهاية الربع الأول من عام 2026 حيث سجلت زيادة تقارب 20 مليار دولار خلال فترة قصيرة ويمثل ذلك نموًا سنويًا/ربع سنويًا ملحوظًا يعكس قوة الأداء الاستثماري.

وبهذا الحجم يحتل الصندوق المرتبة التاسعة عالميًا بين أكبر صناديق الثروة السيادية ويعتمد الصندوق على تنويع واسع لتقليل المخاطر، وتشمل استثماراته:

وتشمل القطاعات الرئيسية للصندوق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي و العقارات العالمية والبنية التحتية والطاقة بالإضافة الي الخدمات المالية والسياحة التجزئة كما يستثمر الصندوق في اكثر من 80 دولة حول العالم مما يمثل حضور قوي في اوروبا، الولايات المتحدة، وآسيا كما يخدم الصندوق عدة أهداف اقتصادية مهمة: تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال و دعم رؤية قطر الوطنية 2030 والاستثمار في أصول استراتيجية عالية القيمة والتركيز على القطاعات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي

كما يلعب الصندوق دورًا محوريًا في الاقتصاد المحلي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى

ودعم الشركات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطر بالإضافة الى نقل التكنولوجيا والخبرات العالمية

تشير التقارير إلى أن الصندوق يتجه نحو إعادة هيكلة الاستثمارات (فصل المحلية عن الخارجية) وتعزيز الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والتقنيات المتقدمة

قفزة نوعية في احتياطيات الذهب

شهدت احتياطيات قطر من الذهب قفزة نوعية، حيث ارتفعت قيمة حيازتها بنسبة تجاوزت 400% خلال السنوات الخمس الماضية، لتصل إلى حوالي 60,83 مليار ريال قطري (ما يعادل أكثر من 116 طنًا) بنهاية مارس 2026. تهدف هذه الزيادة إلى تعزيز التصنيفات الائتمانية السيادية وتنويع الاحتياطيات النقدية الأجنبية لمصرف قطر المركزي حيث ارتفع المخزون إلى حوالي 116,12 طنًا من الذهب بحلول أوائل عام 2026 و قفزت قيمة الذهب لدى مصرف قطر المركزي إلى 60,83 مليار ريال بنهاية مارس 2026، مقارنة بـ 12,04 مليار ريال في نهاية 2021 و يمثل الذهب حوالي 13,08% من إجمالي احتياطيات قطر الرسمية (التي تشمل العملات الأجنبية والأوراق المالية).

وتتبع قطر استراتيجية زيادة الاستثمار في الذهب ضمن احتياطاتها الرسمية لتعزيز قوة الاقتصاد الوطني. وشهدت الاحتياطيات نموًا سريعًا، حيث ارتفعت القيمة من 34,1 مليار ريال في سبتمبر 2024 إلى 52 مليار ريال في سبتمبر 2025، ثم قفزت لتتجاوز 60 مليار ريال في الربع الأول من 2026.

ثانيا: التصنيف الائتماني لدولة قطر (2026)

تحافظ دولة قطر على تصنيف ائتماني قوي من الدرجة العالية (Investment Grade المرتفع) لدى كبرى وكالات التصنيف العالمية، ما يعكس متانة الاقتصاد.

وضخامة الاحتياطيات المالية بالإضافة الي قوة الأصول السيادية (خاصة جهاز قطر للاستثمار).

تصنيف وكالة فيتش (Fitch Ratings)

التصنيف: AA
النظرة المستقبلية: مستقرة
كما أشارت الوكالة إلى أن قطر قادرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية بفضل أصولها السيادية الكبيرة

تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز (S&P)

التصنيف طويل الأجل AA
التصنيف قصير الأجل A-1+
النظرة المستقبلية: مستقرة
أبرز العوامل: صافي أصول حكومية يعادل نحو 135% من الناتج المحلي الإجمالي ومرونة مالية عالية في مواجهة التقلبات واستمرار قطر كأحد أكبر مصدري الغاز عالميًا
وتؤكد الوكالة أن هذه المؤشرات تمنح الاقتصاد القطري قدرة قوية على الصمود أمام الأزمات الجيوسياسية.

تصنيف وكالة موديز (Moody's)

التصنيف Aa2
النظرة المستقبلية: مستقرة
ويضع هذا التصنيف قطر ضمن الدول ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة عالميًا.
العوامل الداعمة للتصنيف منها الاحتياطيات المالية الضخمة و. قطاع الطاقة حيث تعد قطر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال (LNG)بالإضافة الي مشاريع توسعة حقل الشمال تدعم النمو المستقبلي كما يدعم التصنيف القوة المالية العامة للدولة والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

الأهمية الاقتصادية للتصنيف

التصنيف المرتفع يمنح قطر تكلفة اقتراض منخفضة في الأسواق العالمية وثقة المستثمرين الدوليين وقدرة أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

مكانة قطر في سوق الغاز العالمي

ثالثا: ريادة قطر في قطاع الغاز

تُعد دولة قطر من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم وثاني أكبر مصدر للـ LNG عالميًا حاليا وتشير التقديرات إلى أن قطر توفر حوالي 20% من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالميًا حاليًا ما يجعلها ركيزة أساسية في أمن الطاقة العالمي وتعد قطر المساهم الأكبر في نمو إمدادات الغاز عالميًا حيث ستصل نسبة الإمدادات العالمية نحو 40%.

وتمتلك قطر حوالي 14% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية يعتمد الإنتاج بشكل أساسي على حقل الشمال (أكبر حقل غاز غير مصاحب في العالم).

حيث تشمل مشاريع توسعة حقل الشمال ورفع الإنتاج إلى 110 مليون طن نهاية 2026142–160 مليون طن بحلول 2030 .

و تُظهر الأحداث الأخيرة أن اي اضطراب في الإنتاج القطري قد يؤثر على أسعار الطاقة عالميًا وسلاسل الإمداد.

رابعا: أكبر منتجي غاز الهيليوم

تعد قطر واحدة من أكبر منتجي غاز الهيليوم في العالم، حيث تساهم بنسبة تتراوح بين 30% و40% من الإنتاج العالمي وتنتج ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي سنويا وهذا يجعلها ثاني أكبر منتج عالمي بعد الولايات المتحدة لاعبًا حاسمًا في استقرار السوق العالمي للهيليوم.

ارتباط الهيليوم بإنتاج الغاز الطبيعي الهيليوم في قطر منتج ثانوي لاستخراج الغاز الطبيعي المسال لذلك فإن قوة قطر في الغاز = قوة مباشرة في الهيليوم.

ويلعب الهيليوم القطري دورا كبيرا في الصناعات التكنولوجية كصناعة أشباه الموصلات (الرقائق) والألياف البصرية والإلكترونيات الدقيقة والقطاع الطبي من خلال أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI) بالإضافة الي الصناعات المتقدمة كالفضاء التبريد شديد الانخفاض لذلك أي نقص في الهيليوم يؤدي إلى أزمات صناعية عالمية ومن المتوقع أن تحافظ قطر على موقعها كأحد أكبر منتجي الهيليوم عالميًا ويزداد الطلب العالمي بمعدل 2% إلى 3% سنويًا

خامسا: أقوى الاقتصادات

يُعد الاقتصاد القطري من اقوى الاقتصادات في الشرق الأوسط والعالم، حيث يتميز باستقرار مالي مرتفع واحتياطيات ضخمة ومعدلات نمو مستدامة

وقد أكدت المؤسسات الدولية أن قطر تمتلك اقتصادًا مرنًا وقادرًا على التكيف مع الأزمات العالمية

وسجل الاقتصاد نموًا بين 2% و3% خلال 2025 ومن المتوقع أن يصل إلى5,3% في 2026 و 8 , 6% في 2027 كما سجل نمو بنسبة 2,9% في الربع الثالث 2025 مدفوعًا بزيادة الأنشطة غير النفطية

ويشكل القطاع غير النفطي أكثر من 65% من الناتج المحلي كما سجل نموًا يصل إلى 4% – 5% في عدة فترات

ومن أبرز أبرز القطاعات: السياحة والبنا والتجارة والخدمات المالية وهذا يعكس نجاح سياسة التنويع الاقتصادي

كما تمتلك قطر أصولًا سيادية ضخمة ومن المتوقع وصول الأصول الأجنبية إلى 532 مليار دولار بحلول 2027 ما يعادل أكثر من 200% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمنح الاقتصاد قدرة عالية على مواجهة الأزمات واستقرارًا ماليًا طويل الأجل.

- خلق فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات وتوفير بنية تحتية متطورة للأعمال
- توجه الدولة ساهم في تبني سياسات اقتصادية منفتحة وإرساء اقتصاد متنوع

الاقتصاد القطري الأكثـــر مرونـــة

احتياطات مالية ضخمة

600
مليـــار دولار
قيمة الصندوق السيادية

116
طـنـاً
احتياطي الذهب

احتياطات أجنبية تغطي الواردات نحو 8 أشهر

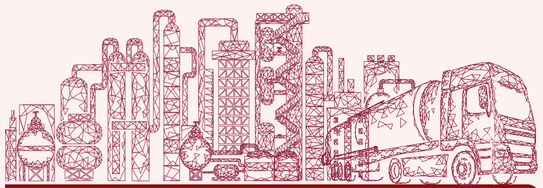

ريادة عالمية في الغاز

%40
استهداف تغطية الإمدادات العالمية بحلول 2030

%20
ستستحوذ عليها قطر من تجارة الغاز الطبيعي المسال

قوة ائتمانية عالمية

AA
التصنيف السيادي لوكالات: فيتش وموديز وستاندرد آند بورز مع نظرة مستقرة للاقتصاد

هيمنة في الهيليوم

%30
إنتاج قطر من الهيليوم العالمي يدخل في إنتاج الرقائق الإلكترونية في الطب والفضاء

اقتصاد قوي ومستقر

%6.1
النمو المتوقع للناتج المحلي وهو الأعلى في المنطقة

%10.2
فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: لوسيل
www.lusailnews.net
By: Hatem Alqadi

من 17 % إلى 20 % توطيـــــــــن الوظائف حتى 2030 .. خبراء:

سياسات التوطين تشكل ركيزة أساسيـــــة لبناء اقتصاد وطني مستدام

صلاح بديوي

كشف عدد من الخبراء أن سياسات التوطين والإحلال في دولة قطر تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد وطني مستدام. وأوضحوا أن هذه المنظومة المتكاملة لتوطين رأس المال البشري في القطاعين العام والخاص تهدف إلى دمج المواطنين في عمليات التنمية الاقتصادية، وتحويل رأس المال البشري الوطني من مركز تكلفة إلى مركز استثمار استراتيجي يدعم نمو الاقتصاد الوطني واستدامته.

وأكد الخبراء، لصحيفة «لوسيل» أن استيعاب مفهوم التوطين بشكل عميق يتطلب العودة إلى واحدة من أنجح وأكثر التجارب الاقتصادية صرامة في التاريخ، وهي تجربة كوريا الجنوبية في مرحلة ما بعد الحرب الكورية.

وأشاروا إلى أن العالم يشهد تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي يفرض إعادة تشكيل منظومة التأهيل والتدريب الوطنية لتواكب هذه التغيرات السريعة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الخدمات المالية، والصناعة التكنولوجية، والخدمات اللوجستية.

وأوضح الخبراء أن الاستثمار في الإنسان الوطني يظل الاستثمار الأهم، مشيرين إلى أن سياسات التوطين الفعّالة المقرونة بتأهيل نوعي عالي المستوى تمثل الطريق الأمثل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على الكفاءة والابتكار. وفي هذا السياق، أكدوا أن المستهدف رفع نسبة التوطين في الوظائف من 17% حالياً إلى 20% بحلول عام 2030.

تنويع مصادر الدخل

وفي السياق ذاته، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد عنتر، أن توطين الوظائف يمثل ركيزة أساسية لتعزيز الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أنه أصبح ضرورة وطنية لتمكين الكفاءات المحلية، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وتحقيق التنمية المستدامة.

واستطرد د. عنتر قائلًا، إن سياسات التوطين تساهم في تعزيز الإنتاج المحلي، دعم الصناعات الوطنية، تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القوة الشرائية داخل الاقتصاد من خلال إعادة تدوير الدخل وتقليل التحويلات إلى الخارج. كما أنها تعزز الاستقرار الاجتماعي، تقلل معدلات البطالة بين الشباب، وتشجع على الاستثمار في رأس المال البشري عبر تطوير التعليم والتدريب.

وأشار إلى أن نجاح هذه السياسات يتطلب شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، وبرامج تدريبية متطورة، مع التغلب على تحديات مثل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع تكاليف التأهيل.

وفي سياق قطر، أوضح الدكتور محمد عنتر أن توطين الوظائف يحظى باهتمام كبير ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، خاصة في المجالات الحيوية مثل الطاقة والصناعة والقطاع الصحي، مما يعزز بناء قاعدة بشرية مؤهلة قادرة على قيادة المستقبل.

وأضاف أن استثمار تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية يركز على الوظائف النوعية والمهارية في مجالات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، ومهارات البرمجة، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي.

وشدد الخبير الاقتصادي على أن رؤية قطر 2030 تستند إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، حيث يُعد الاستثمار في رأس المال البشري ضرورة استراتيجية لمواكبة التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي.

وأكد أن هذه المهارات الرقمية تمثل المحرك الأساسي للتحول في قطاعات الصحة والطاقة والخدمات الحكومية. وأوضح أن تحقيق ذلك يتطلب إدماج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية، توسيع برامج التدريب العملي، تعزيز ثقافة الابتكار، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص وظيفية تتناسب مع المهارات الحديثة.

وختم الدكتور محمد عنتر تصريحه بالقول إن مستقبل الاقتصاد القطري يرتكز على بناء كوادر وطنية مؤهلة قادرة على قيادة التحول الرقمي، مشيراً إلى أن الاستثمار في مهارات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والبرمجة هو الأساس لتحقيق أهداف رؤية قطر 2030 وضمان مكانة متقدمة للدولة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

دعم سياسات التوطين

أكد الباحث الأكاديمي الدكتور خالد مفتاح، أن سياسات التوطين والإحلال في دولة قطر تمثل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد وطني مستدام، مشيراً إلى أن جذورها تعود إلى بدايات عقد الستينيات من القرن الماضي.

وقال الدكتور مفتاح لصحيفة لوسيل، إن هذه السياسات ازدادت رسوخاً داخل المنظومة التشريعية والسياسات القانونية والأطر التنظيمية للدولة، انطلاقاً من الدستور الدائم كقاعدة آمرة في المادة 34، مروراً بقانون الموارد البشرية المدنية رقم 15 لسنة 2016 وتعديلاته (المادة 6)، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 32 لسنة 2016 وتعديلاتها.

وأضاف أن القرار الأميري رقم 58 لسنة 2021 بإنشاء ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي جاء ليؤكد هذا التوجه، خاصة في المادة 4 البند 7 الذي ينص على «اقتراح وتنفيذ سياسات توطين الوظائف وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات الحكومية».

وتابع الدكتور مفتاح، أن رؤية قطر الوطنية 2030، خاصة في ركيزة التنمية البشرية، تجسد أهمية المشاركة المتزايدة والمتنوعة للمواطنين في قوة العمل. وقد ركزت الخطة التنموية الوطنية الثالثة 2024-2030 على النتيجة الوطنية الاستراتيجية الثالثة: قوى عاملة جاهزة للمستقبل، من خلال تمكين المواطنين وتأهيلهم ليصبحوا قادرين على المنافسة في سوق العمل. ومن أبرز المستهدفات: أن يعمل أكثر من 20% من القطريين في القطاع الخاص وشبه الخاص.

وبين، أن قرار مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 2024 بإنشاء لجنة التخطيط للقوى العاملة وتحديد اختصاصاتها، يمثل خطوة نوعية في هذا الاتجاه.أما في القطاع الخاص، فقد توالت المبادرات الحكومية الداعمة، ومن أبرزها القرار الأميري رقم 27 لسنة 2025 بإنشاء جائزة قطر للتوطين في القطاع الخاص، والتي تهدف إلى تشجيع المنافسة الإيجابية بين المنشآت وتكريم الجهات الرائدة في دعم الكفاءات الوطنية.

وأوضح الدكتور خالد مفتاح، أن هذه المنظومة المتكاملة لتوطين رأس المال البشري في القطاعين العام والخاص تهدف إلى دمجه في عمليات التنمية الاقتصادية واستدامتها، وتحويله من مركز تكلفة إلى مركز استثمار حقيقي يدعم الاقتصاد الوطني.

وتطرق إلى المستقبل مشدداً على أهمية تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية للعمل في الوظائف النوعية والمهارية، خاصة في مجالات الخدمات المالية، والصناعة التكنولوجية، والخدمات اللوجستية.

وقال: «يُعد التدريب أحد المرتكزات الأساسية للدولة من خلال رؤية قطر 2030 في ركيزة التنمية البشرية، التي تسعى إلى إيجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين حسب طموحاتهم وقدراتهم».

وأشار الدكتور خالد مفتاح الى أن ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي يلعب دوراً محورياً في هذا المجال، كما في المادة 4 البند 8 المتعلق بتدريب وتطوير الموظفين الحكوميين القطريين، وانعكس ذلك في قرار رئيس الديوان رقم 2023/1 بشأن الهيكل التنظيمي، واختصاصات إدارة التدريب والتطوير الوظيفي.

وذكر أن مبادرات معهد الإدارة بديوان الخدمة مثل برنامج «تفوق»، «قيادات»، «قادة رأس المال البشري»، «صدارة»، مبادرة الشهادات المهنية، وبرنامج «قادة الابتكار الحكومي»، التي تصنف جميعها تحت مظلة التدريب النوعي والمهني والتخصصي وفق خطط التعاقب والإحلال والاحتياجات الفعلية.

وخلص دكتور خالد مفتاح للقول إن الدولة تشجع هذه العمليات من خلال العلاوات المالية لبعض الوظائف والتخصصات النادرة، مع ربط التدريب بإدارة ونقل المعرفة داخل المؤسسات، ويُذكر أن هذه السياسات المتكاملة تأتي في إطار تعزيز الكفاءة الحكومية ورفع الإنتاجية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة في دولة قطر.

توطين الوظائف والقيمة

وصرح الأكاديمي والخبير الاقتصادي القطري الأستاذ الدكتور هتمي بن خليفة الهتمي لصحيفة «لوسيل»، بأن فهم التوطين بشكل عميق يتطلب العودة إلى واحدة من أنجح وأكثر صرامة تجارب التاريخ الاقتصادي، وهي تجربة كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية.

وقال الدكتور هتمي الهتمي: «إذا أردنا فهم التوطين بشكل عميق، فلا بد أن نعود إلى واحدة من أنجح - وأكثر صرامة - تجارب التاريخ الاقتصادي، تجربة كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية. في خمسينيات القرن الماضي، كانت كوريا الجنوبية واحدة من أفقر دول العالم؛ نصيب الفرد من الناتج كان أقل من 100 دولار سنويًا، وكانت تعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الخارجية. لم يكن لديها نفط، ولا موارد طبيعية تُذكر، ولا قاعدة صناعية حقيقية. لكن ما قامت به الدولة كان حاسمًا: قررت أن توطّن المعرفة قبل الوظائف».

واستطرد قائلًا: «بدلًا من استيراد العمالة الماهرة، استثمرت تلك الدولة بشكل مكثف في بناء كوادرها الوطنية، عبر إرسال آلاف الطلاب للدراسة في الولايات المتحدة واليابان، وربط التعليم مباشرة باحتياجات الصناعة، وفرض شراكات نقل معرفة مع الشركات الأجنبية، والأهم: إجبار الشركات المحلية الكبرى مثل Samsung وHyundai على توظيف وتدريب الكفاءات الكورية بدل الاعتماد على الخبرات الخارجية بشكل دائم».

- د. محمد عنتر: استثمار إستراتيجي في الكفاءات الوطنية لقيادة الاقتصاد الرقمي
- د. خالد مفتاح: سياسات التوطين في قطر تحول رأس المال البشري من مركز تكلفة إلى استثمار وطني
- د. هتمي الهتمي: توطين الوظائف دون توطين القيمة يؤدي إلى تراجع التنافسية
- خالد الشعيبي: سياسات التوطين وتأهيل الكوادر الوطنية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة

د. خالد مفتاح

د. هتمي بن خليفة الهتمي

خالد بن سعيد الشعيبي

د. محمد عنتر

وأضاف الدكتور الهتمي: «النتيجة كانت مذهلة؛ خلال أقل من 40 سنة ارتفع نصيب الفرد من أقل من 100 دولار إلى أكثر من 10,000 دولار، واليوم يتجاوز 30,000 دولار، وأصبحت كوريا من أكبر 10 اقتصادات صناعية في العالم. لكن الأهم من الأرقام هو التحول الهيكلي: كوريا لم تكتفِ بتوظيف مواطنيها، بل حولتهم إلى مهندسي النظام الاقتصادي نفسه».

وتابع الخبير الاقتصادي القطري قائلًا: «ولكن هناك درسا مهما جدًا من تجربة أخرى فشلت جزئيًا. في المقابل، يمكن النظر إلى تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات، مثل البرازيل والمكسيك، التي حاولت تطبيق ما يسمى بإحلال العمالة المحلية محل الأجنبية. الدول هناك فرضت نسب توطين مرتفعة في قطاعات صناعية، لكن دون بناء مهارات كافية أو نقل معرفة حقيقي أو ربط التدريب باحتياجات السوق. النتيجة كانت واضحة اقتصاديًا: انخفاض في الإنتاجية، وارتفاع في تكاليف التشغيل، وتراجع القدرة التنافسية للصناعة المحلية. بمعنى آخر: تم توطين الوظيفة... لكن لم يتم توطين القيمة».

وخلص الدكتور هتمي بن خليفة الهتمي إلى القول: «التجربتان تقدمان درسًا حاسمًا: كوريا نجحت لأنها تعاملت مع التوطين كمشروع وطني لبناء رأس المال البشري، بينما التجارب الأقل نجاحًا تعاملت معه كأداة إدارية لملء الشواغر. وهنا يظهر الفارق الحقيقي: التوطين الناجح لا يُقاس بعدد المواطنين في الوظائف، بل بعدد المواطنين الذين أصبحوا قادرين على خلق وظائف جديدة، وقيادة قطاعات».

اقتصاد قائم على المعرفة

أكد السيد خالد بن سعيد الشعيبي، رئيس المبادرة التطوعية لتوظيف ذوي الإعاقة، أن سياسات التوطين تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها دولة قطر من أجل تعزيز الاستدامة الاقتصادية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وقال الشعيبي في تصريح لصحيفة «لوسيل»: «أن التوطين لا يقتصر على إحلال الكوادر الوطنية محل العمالة الوافدة فحسب، بل يمتد ليشمل تطوير القدرات الوطنية ورفع كفاءتها بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيرة».

وأوضح، أن هذه السياسات ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة، أبرزها تقليل معدلات البطالة بين المواطنين، وتعزيز الإنتاجية الوطنية، إلى جانب دعم الاستقرار الاجتماعي.

وأضاف الشعيبي، أن توطين الوظائف النوعية يساهم في نقل المعرفة والخبرات إلى الاقتصاد الوطني، مما يقلل الاعتماد على الخارج ويعزز التنافسية الإقليمية والعالمية للدولة.

وأشار إلى، أن نجاح سياسات التوطين يعتمد بشكل كبير على تكاملها مع خطط التعليم والتدريب، بحيث يتم تأهيل الكوادر الوطنية وفق متطلبات القطاعات الحيوية، وليس فقط سد الفجوات الوظيفية بشكل مؤقت.

وتطرق الشعيبي إلى مستقبل تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية، مشيراً إلى أن العالم يشهد تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي، مما يفرض إعادة تشكيل منظومة التأهيل والتدريب لتواكب هذه التغيرات، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الخدمات المالية والصناعة التكنولوجية والخدمات اللوجستية. وفي مجال الخدمات المالية.

وأكد أن المستقبل يتجه نحو تعزيز المهارات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية (FinTech) وتحليل البيانات وإدارة المخاطر، مما يتطلب برامج تدريب متخصصة وشراكات وثيقة مع المؤسسات المالية الكبرى.أما في الصناعة التكنولوجية، فأوضح أن التركيز سيكون على مهارات البرمجة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي وتوفر فرصاً واعدة للشباب الوطني.

وشدد الشعيبي، على أهمية التدريب على إدارة سلاسل الإمداد والتقنيات الحديثة في النقل والتخزين، خاصة مع تنامي دور المنطقة كمركز لوجستي عالمي.

وأوضح، أن نجاح هذه الجهود يتطلب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبني نماذج تعليمية مرنة تعتمد على التدريب العملي والتعلم المستمر، مع تحفيز الشباب على التوجه نحو التخصصات المهنية والتقنية التي تلبي احتياجات المستقبل.

وأشار السيد خالد بن سعيد الشعيبي الى: «أن الاستثمار في الإنسان الوطني هو الاستثمار الأهم، وسياسات التوطين الفعّالة المقرونة بالتأهيل النوعي تمثل الطريق الأمثل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على الكفاءة والابتكار». وخلص للقول: «ان هذا التوجه يأتي متسقاً مع رسالة المبادرة التطوعية لتوظيف ذوي الإعاقة، حيث نؤمن بأن التأهيل والتدريب يجب أن يشمل الجميع دون استثناء، لضمان مشاركة فاعلة لكل الكوادر الوطنية في بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام».

عمود التنمية البشرية

ووفق رؤية قطر 2030 فإن سياسات التوطين تعد إحدى الركائز الأساسية لها، خاصة في عمود التنمية البشرية. وتهدف هذه السياسات إلى زيادة مشاركة المواطنين القطريين في سوق العمل، خصوصاً في القطاع الخاص، وبناء كفاءات وطنية مؤهلة قادرة على دعم الاقتصاد المعرفي والمستدام. وأن ذلك يأتي ضمن جهود التنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد الكلي على الهيدروكربونات.

وفي أكتوبر 2024، صدر قانون رقم (12) لسنة 2024 بشأن توطين الوظائف في القطاع الخاص، والذي يُلزم أصحاب العمل بإعطاء الأولوية للمواطنين القطريين وأبناء القطريات في التوظيف والتدريب. ويُطبق القانون على الشركات التجارية والمؤسسات الخاصة مع استثناءات لبعض شركات الطاقة الهيدروكربونية، ويتضمن القانون آليات مثل الإعلان عن الشواغر على منصات حكومية مثل «عقول»، وتقارير نصف سنوية عن نسب التوطين، بالإضافة إلى برامج تدريب إلزامية للشركات التي تضم 50 موظفاً فأكثر.

وحسب تقرير بشأن نتائج مناقشة مجلس الوزراء لإستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة الذي نشر على موقع الامانة العامة للمجلس، ترتبط سياسات التوطين ارتباطاً وثيقاً بتلك الاستراتيجية، والتي من أبرز أهدافها: رفع نسبة القوى العاملة القطرية في القطاع الخاص والشبه خاص من 17 % عام 2023 إلى أكثر من 20% بحلول 2030. ويتطلب ذلك توظيف حوالي 15,400 قطري إضافي في هذه القطاعات حتى 2030، وحسب المركز الاعلامي لوزارة العمل منذ صدور قانون توطين الوظائف في القطاع الخاص رقم 12 لسنة 2024، تم توظيف 7,861 مواطناً ومواطنة وأبناء قطريات في مختلف القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص.

ويشير تقرير نتائج مناقشات مجلس الوزراء حول التوطين المنشور على موقع امانته العامة الى أن المطلوب زيادة نسبة العاملين في الوظائف المهارية والعالية المهارة إلى أكثر من 46% من إجمالي القوى العاملة. وتحقيق نمو اقتصادي سنوي متوسط قدره 4%، مع التركيز على الإنتاجية بمعدل نمو متوسط 2% سنوياً وجذب استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى 100 مليار دولار.

تطبيق قانون التوطين

ووفق مسح الربع الأول من عام 2026 الصادر عن المجلس الوطني للتخطيط حول التطور في سياسات التوطين فإنه، مع انطلاق عملية تطبيق قانون التوطين رقم 2024/12، بدأت وزارة العمل في مراقبة الامتثال لبنوده ومواده عبر مفتشيها، وإطلاق مبادرات مثل جائزة قطر للتوطين في القطاع الخاص في فبراير 2026. في ظل جهود مستمرة لزيادة المشاركة في القطاع الخاص، خاصة مع نمو القطاعات غير الهيدروكربونية.

وأصدر المجلس الوطني للتخطيط نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول من عام 2026، مؤكداً استمرار استقرار سوق العمل القطري وتفوق دولة قطر عالمياً في مؤشرات التوظيف وانخفاض معدل البطالة.

وأظهر المسح أن معدل التوظيف في قطر حافظ على مستواه الاستثنائي عند 99,9%، لتظل الدولة في صدارة الدول عالمياً بأدنى معدل بطالة يبلغ 0,1% فقط. والفجوة بين الجنسين لا تتجاوز 0,4%، مما يعكس تقدماً ملحوظاً في تمكين المرأة القطرية.حيث يبلغ حجم القوى العاملة الكلية في قطر حوالي 2,12 مليون شخص.

- قانون التوطين يدفع قطر نحو قوى عاملة جاهزة للمستقبل
- تأهيل الكوادر في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

ضربت آفاق التوقعات العالمية

كيف أثرت الحرب في إيران على صادرات الغاز الطبيعي العالمية؟

مدفوعة بارتفاع حاد في الأسعار وأضرار أصابت البنية التحتية للتصدير

وكالات – لوسيل

ضربت الحرب مع إيران آفاق التوقعات العالمية للغاز الطبيعي المسال، إذ يثير الارتفاع الحاد في الأسعار والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للتصدير لدى قطر، أحد أكبر الموردين الرئيسيين، والتأخيرات المحتملة في وصول إمدادات جديدة، شكوكا حول الطلب المتوقع سابقاً من المشترين الآسيويين الذين يتأثرون بسهولة بتقلبات الأسعار.

فقبل الحرب، توقع المحللون أن يرتفع المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال بما يصل إلى 10 % هذا العام ليصل إلى ما يتراوح من 460 مليونا إلى 484 مليون طن مع دخول طاقة إنتاجية جديدة للخدمة، خاصة في الولايات المتحدة وقطر. وكان من المتوقع أن ينمو الطلب بالتوازي.

حرب إيران تعصف بأسواق الغاز

أدى استمرار الحرب في الشرق الأوسط إلى قلب سلسلة توريد الطاقة بأكملها رأساً على عقب. وفي ظل إغلاق مضيق هرمز الحيوي بشكل شبه تام، ترتفع أسعار البنزين ووقود الطائرات بشكل حاد، فيما يفضي نقص غاز الطهي إلى اندلاع مشاجرات بالأيدي في الهند، ويشعر المزارعون بالقلق بشأن الديزل والأسمدة. غير أنه في ظل عدم وجود قدرة إنتاجية فائضة تقريباً، وعدم توفر احتياطيات استراتيجية، وصعوبة إيجاد بدائل سهلة، قد يكون الغاز المُسال من إحدى أعنف النقاط المسببة للألم في أزمة آخذة في الاتساع.

مع استمرار الحرب، بات الحل الوحيد أمام العالم هو تقليل استهلاك الغاز، ما يمثل انتكاسة كبيرة لوقود طالما روّج له القطاع على أنه موثوق وميسور التكلفة للانتقال من الفحم المُلوِّث إلى الاعتماد الكامل على الطاقة المتجددة، فمن دون الغاز، تخفض محطات الكهرباء الإنتاج، وتغلق مصانع الأسمدة والمنسوجات. وقد تفوق التداعيات الممتدة لصدمة طويلة الأمد في تأثيرها أزمة الطاقة في 2022، عندما فرض غزو روسيا لأوكرانيا حدوث تغييرات جذرية في تدفقات الغاز العالمية.

سيناريو أزمة غاز كارثية

قال سول كافونيك، محلل الطاقة لدى «إم تي إس ماركي» (MTS Marquee): «وصلنا مرحلة متقدمة في سيناريو أزمة غاز كارثية». وأضاف: «حتى بعد انتهاء الحرب، قد يستمر اضطراب إمدادات الغاز المُسال لأشهر أو حتى لسنوات، اعتماداً على مدة إصلاح الأضرار».

يتمثل الأثر الأكثر مباشرةً للأزمة الحالية في أنها على الأرجح قد قضت على فائض عالمي من المعروض من الغاز كان متوقعاً على نطاق واسع هذا العام، عندما كان العالم يترقب ارتفاعاً كبيراً في الإنتاج. وفي ظل تعطل الإنتاج في الشرق الأوسط، سيتحول التوازن بين العرض والطلب إلى الجانب السلبي بسرعة، رغم أن الولايات المتحدة ستواصل رفع الإنتاج.

سيؤدي توقف الإمدادات لأكثر من شهر واحد إلى «عجز سريع في المعروض»، بحسب «مورغان ستانلي»، وإذا امتد إلى ثلاثة أشهر، سيشكل أكبر انقطاع لإمدادات الغاز المُسال في تاريخ القطاع الممتد لنصف قرن.

قال توبي كوبسون، مدير محافظ استثمارية لدى «افانبورت إنرجي» لتجارة النفط والغاز، والمقيم في الصين، إن «جنوب وجنوب شرق آسيا سيكونان أول المتضررين»، وأضاف «نتوقع ارتفاعات حادة في المؤشرات مرة أخرى» إذا امتد الاضطراب لعدة أشهر.

تعطل شحنات الغاز يربك اقتصادات آسيا

تتضح تبعات نقص الإمدادات بالفعل في الاقتصادات الناشئة في آسيا، إذ تشتري أربعة أخماس الغاز المُسال القطري، ومعظم الشحنات المُصدرة من الإمارات.

تعتمد باكستان على قطر في 99% من واردات الغاز المُسال، وقد حذر مسؤولو الدولة الواقعة في جنوب آسيا من احتمال عدم توفر كميات من الغاز تكفي لتلبية احتياجات الكهرباء اعتباراً من منتصف أبريل. كما يتعرض قطاع المنسوجات، الذي يمثل أكبر صادرات باكستان، لضربة مزدوجة؛ إذ يُستخدم الغاز في توليد الكهرباء في المصانع، وكذلك لتوفير الحرارة خلال عمليات المعالجة، بحسب عامر شيخ، صاحب شركة أقمشة في إقليم البنجاب.

قال: «سينخفض الإنتاج، ما سيقلص الصادرات. كما ستتراجع جدوى الصادرات المتبقية نتيجة ارتفاع التكاليف»، مضيفاً: «الخلاصة أن القطاع الصناعي يشعر بقلق بالغ».

يتكرر السيناريو ذاته في أنحاء أخرى من آسيا، حيث يُستخدم الغاز المُسال عادةً في العمليات الصناعية، بدءاً من مصانع الأسمدة وصولاً إلى مصانع الزجاج.

يمثل ذلك صدمة للسوق يُرجح أن تجبر الاقتصادات الناشئة الحساسة للأسعار على إعادة النظر في خطط توسع طموحة في الغاز المُسال؛ إذ تبلغ تكلفة الشحنة الواحدة المتجهة إلى آسيا نحو 80 مليون دولار، أي أكثر من ضعف المستوى السائد قبل حرب إيران. وقد علقت فيتنام والفلبين بالفعل المشتريات الإضافية حتى تتراجع الأسعار، بينما اضطرت شركات هندية إلى إبرام عدد من أعلى الصفقات تكلفةً منذ سنوات.

أما باكستان، التي لا تزال تعاني من تبعات قفزة الأسعار في 2022 التي أدت إلى انقطاعات شديدة في الكهرباء، فتكثف جهود خفض الاستهلاك.

تبعات توقف إمدادات الغاز المُسال

من الناحية النظرية، قد يشكل ذلك دفعةً للطاقة الخضراء. أما عملياً، فبالنظر إلى طبيعة استهلاك الغاز المُسال في المنطقة، فإنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة الاعتماد على الفحم، وهو أكثر أنواع الوقود الأحفوري تلويثاً للبيئة. ويجري المسؤولون في الفلبين محادثات مع إندونيسيا لتأمين كميات إضافية من الفحم، بينما تتوقع الهند أن تستهلك منه كمية قياسية هذا العام لتلبية ذروة الطلب على الكهرباء في الصيف.

وأشار إيفان تان، محلل الغاز المُسال لدى «آي سي آي إس» (ICIS) المتخصصة في معلومات السوق، إلى أنه: «بدلاً من التركيز على مدى الارتفاع الممكن لأسعار الغاز، نركز على مستوى الأسعار الذي يخرج عنده المشترون في جنوب آسيا من السوق الفورية تماماً».

لكن امتداد أجل الإغلاق في قطر، مع أخذ فترة الإصلاح الطويلة في الحسبان، إضافةً إلى بطء استئناف الصادرات والشحنات عبر مضيق هرمز، لا يمثل مشكلة تقتصر على الدول الأشد فقراً؛ فتوقف الإمدادات لستة شهور سيؤدي إلى تعرض الدول المتقدمة في أوروبا وآسيا أيضاً لضغوط لخفض الاستهلاك إذا لامست الأسعار أعلى المستويات المسجلة في 2022، بحسب شركة «ريستاد إنرجي» (Rystad Energy) للأبحاث، بالأخص مع اقتراب الفترة السنوية لإعادة ملء المخزونات استعداداً للشتاء.

تنويع مصادر إمداد الغاز

استخلص مشترو الغاز دروساً من الأزمة السابقة، التي أدت إلى ضرر بالغ واسع النطاق للطلب الصناعي في اقتصادات مثل ألمانيا. وعلى الأقل، بات الاتحاد الأوروبي يعي بشكل كامل ضرورة عدم الاعتماد على مصدر واحد للإمدادات. إذ وفرت روسيا نحو 40% من احتياجاته من الغاز في عام 2021، أي قبل عام من اجتياح دباباتها لأوكرانيا- وسعى إلى التنويع عبر بناء محطات لاستيراد الغاز المُسال وتحديد مستهدفات التخزين. كما تزايد تركيز الصين على تنويع مصادر الإمدادات بشكل أكبر.

لكن ذلك لم يكف للتحوط من صدمة تاريخية بحجم الإغلاق العملي لمضيق هرمز الذي يربط المنتجين في الخليج العربي بالعالم، وتوقف الإنتاج في قطر، التي رسخت مكانتها بوصفها المورد الأكثر موثوقية في القطاع.

يكمن جوهر المشكلة في أن سوق الغاز المُسال، التي تُعدّ الأسرع نمواً بين أسواق الوقود الأحفوري، لا تزال تعتمد بشكل أساسي على عقود تمتد لعشرات السنوات وتوفر إمدادات في الوقت المناسب. وذلك لسبب بسيط للغاية؛ فالغاز شديد البرودة يتبخر تدريجياً، وعملية التخزين مكلفة وبناء المرافق يستغرق وقتاً طويلاً. يتسم كل شيء في هذا القطاع بالتخصص الشديد، بما يشمل السفن ومحطات الاستيراد، وعلى خلاف النفط، لا توجد منظومة عالمية من الاحتياطيات الاستراتيجية.

عندما يعمل نظام الإمدادات المعتاد، تبدو هذه التكاليف غير ضرورية. وعندما يتعطل، يكون الأوان قد فات.

ويصف يوكيو كاني، وهو مسؤول تنفيذي بخبرة تتجاوز ثلاثة عقود في القطاع، هذه الأزمة بأنها شبيهة لتلك التي حدثت في 2022، أو كارثة فوكوشيما في 2011، التي أجبرت اليابان على إغلاق محطاتها النووية بين ليلة وضحاها تقريباً، وأدت إلى زيادة كبيرة في استهلاك الغاز المُسال قال كاني، الرئيس التنفيذي لشركة «جيرا» (Jera)، أكبر مستوردة للغاز الطبيعي المُسال في اليابان، على هامش مؤتمر في طوكيو الماضي: «لا تزال الأزمة في بدايتها، لذا لا نعرف بعد ما إذا كانت ستتجاوز الأزمتين السابقتين أم لا». وأضاف أن أسعار الغاز قفزت، لكن حتى بعد الاستهداف المتكرر لـ«رأس لفان»، فإنها لم تصل حتى الآن إلى الذروة المسجلة قبل أربع سنوات.

تأمين شحنات الغاز المُسال وإلا خفض الاستهلاك

مع ذلك، بدأت الدول التي يمكنها تحمل التكلفة الاستعداد بالفعل؛ فتسارع تايوان، المركز العالمي لصناعة الرقائق والتي انكشفت مواطن ضعفها في مجال الطاقة بشكل خاص لاعتمادها على واردات الغاز المُسال، إلى تأمين الإمدادات، عبر شراء شحنات تكفي لتلبية احتياجاتها في أبريل ونصف مايو.

وتسعى كوريا الجنوبية جاهدة لتعويض الشحنات القطرية المفقودة، كما تعمل على رفع الحد الأقصى لتشغيل محطات الكهرباء العاملة بالفحم.

وقال فرانسيسكو بلانش، مدير أبحاث السلع العالمية والمشتقات في «بنك أوف أميركا»: «سنحتاج إلى ترشيد الطلب بشكل أكبر في نهاية المطاف، لعدم توفر ما يكفي من الغاز»، مضيفاً أن مخزونات أوروبا «منخفضة للغاية بعد شتاء بارد، ويجب إعادة ملئها خلال الشهرين أو الأشهر الثلاثة المقبلة، وعندها سيبدأ ظهور الضغوط».

وعادةً ما يبدأ خفض استهلاك الغاز في أوروبا بالقطاعات الأكثر اعتماداً عليه، مثل منتجي الكيماويات وكبار المستهلكين الصناعيين. ومنذ عام 2022، ارتفع عدد إغلاقات هذه المصانع ستة أضعاف، بينما تراجعت الاستثمارات في القطاع بأكثر من 80%، وفقاً لتقرير أعدته شركة «رولاند بيرغر» (Roland Berger) الاستشارية لصالح رابطة صناعة الكيماويات الأوروبية «سيفيك» (Cefic)، الرابطة المعنية بالقطاع.

رابحون من أزمة الإمدادات

مع ذلك، فإن خسائر أزمة بهذا الحجم لا تطال الجميع؛ فالاضطراب في منطقة الخليج العربي يصب في مصلحة كبار منتجين آخرين يُعدون خيارات أكثر أماناً، من بينهم أستراليا وبالأخص الولايات المتحدة، التي ظلت حتى الآن بمأمن من ارتفاع الأسعار بشكل كبير. عندها يصبح السؤال ما إذا كان لدى أي منهم القدرة على رفع الإنتاج بشكل ملحوظ، وتلبية طلب العملاء الجدد في فترة وجيزة.

بدأت دول آسيوية في طرق الأبواب بالفعل، بحسب مسؤولين أمريكيين؛ فتسعى حكومة تايوان إلى زيادة واردات الغاز المُسال الأميركي اعتباراً من يونيو، في حين يدرس مسؤولون في بنغلاديش اتفاق محتمل لاستيراد شحنات إضافية، كما طلب وزير الطاقة الياباني من نظيره الأسترالي إتاحة المزيد من الإمدادات، في خطوة يعتبرها بعض خبراء القطاع أقرب إلى التمني، إذ تعمل الدولة المنتجة بأقصى طاقتها بالفعل.

وتحت وطأة الضغوط، بدأ مزيد من المشروعات الخارجة عن المألوف في مخططات الطاقة العالمية يبدو قابلاً للتنفيذ، بما في ذلك المنشأة المقترحة في الاسكا المدعومة من الرئيس الأميركي دونالد ترمب، والتي اعتبرها كثيرون في القطاع ضرباً من الخيال.

أوضح وزير الداخلية الأميركي دوغ بورغوم أن الاهتمام بالمشروع كان قائماً دوماً، لأن مدة الشحن إلى طوكيو لا تتجاوز ثمانية أيام، مقارنة بما بين 24 و28 يوماً من الشرق الأوسط إلى اليابان. وأضاف: «ثمانية أيام، لكنها ستظل في المياه الأمريكية لخمسة أيام، أي أكثر من نصف مدة الرحلة».

وأشار مايكل سابل، الرئيس التنفيذي لشركة «فنتشر غلوبال» (Venture Global)، إحدى أكبر شركات تطوير الغاز المُسال في الولايات المتحدة: «نحن وقطر كنا أكبر موردين مرنين»، وأضاف: «ولا يزال لدينا كميات متاحة، إلى جانب دخول إمدادات إضافية إلى السوق تدريجياً».

ويُتوقع بدء تشغيل المشروع التالي في الولايات المتحدة خلال الأشهر القليلة المقبلة، وهو مشروع «غولدن باس» في تكساس، الذي تطوره «قطر للطاقة» بالشراكة مع «إكسون موبيل». وقد يدفع التوقف في «رأس لفان» قطر إلى دراسة زيادة استثماراتها في الخارج بشكل أكبر للمساعدة في التحوط من الاضطرابات في المستقبل.

قال كافونيك من «إم إس تي ماركي» إن «أزمة غاز عالمية لن تؤدي إلا إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الأمريكية، وتدفع مزيداً من الصناعات كثيفة الاستهلاك للغاز والوظائف إلى الانتقال إلى الولايات المتحدة».

تُعدّ روسيا من الرابحين المحتملين الآخرين، إذ دأبت على شحن الغاز المُسال إلى الصين للالتفاف على القيود الغربية الأشد صرامة، وخسارة أوروبا كأحد أكبر مستوردي الغاز. ودعت أحدث خطة خمسية للصين، والتي نُشرت في وقت سابق من الشهر، إلى دفع العمل قدماً على خط أنابيب الغاز بين الصين وروسيا عبر المسار الأوسط، في إشارة محتملة إلى خط «قوة سيبيريا 2» (Power of Siberia 2). وحتى وقت قريب، كانت موسكو تروج للمشروع بحماس أكبر بكثير من بكين، التي طالما انشغلت بشكل أكبر بتنويع مصادر الإمداد.

تنافس بين أوروبا وآسيا

في الوقت نفسه، تواجه أوروبا وآسيا خطر التنافس على إمدادات شحيحة، ما يثير احتمال اندلاع حرب أسعار بين حوضي الأطلسي والهادئ. وذلك يخلق فرصة مربحة لتجار لديهم شحنات غير مرتبطة بعقود، بل وقد يدفع بعضهم إلى الانسحاب من عقود طويلة الأجل للاستفادة من ارتفاع أسعار الشحنات الفورية، مثلما حدث في 2022. ورغم أن أوروبا لديها إمدادات تكفي للشهر المقبل، يشعر بعض المسؤولين بالقلق من وضع قد يمتد لفترة أطول، ويضعهم في منافسة مباشرة مع آسيا، بحسب أشخاص مطلعين على الأمر. وفي ظل اعتماد أوروبا على السوق الفورية لتأمين جزء كبير من الإمدادات، فإن ذلك يعرضها لصدمات الأسعار أو حتى تحويل وجهة الشحنات إذا كانت آسيا مستعدة لدفع سعر أعلى.

وقال مينيلاوس يدريوس، الأمين العام للاتحاد الدولي للغاز: «بمجرد بدء الارتفاع الكبير في الأسعار، بإمكان الدول الأكثر ثراءً مواصلة تقديم عروض الشراء، بينما تُقصى الدول الأقل ثراءً من السوق»، وأضاف: «لا يمكننا تعويض الشحنات المفقودة التي تمر عبر المضيق».

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

تساهم بنسبة 17 % من الناتج غير النفطي بقطر

الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الاقتصاد المحلي

الدوحة – لوسيل

تبلغ مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بدولة قطر 15 - 17% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتستهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة معدل نمو سنوي مركب يبلغ 6% في مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير الكربوني. لذا فإن تعزيز تلك الشركات يؤدى إلى استعادة نشاط اقتصاد دولة قطر.

جاء ذلك ضمن تقرير رسمي صدر مؤخرا تحت عنوان النهضة الرقمية: رحلة التحول للشركات الصغيرة والمتوسطة أشار أيضا إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد مساهما كبيرا في اقتصاد دولة قطر حيث تشكل 97% من جميع الشركات المسجلة في القطاع الخاص، وهناك ما يقرب من 71 ألف مؤسسة معظمها مصنفة على أنها شركات صغيرة ومتوسطة تعمل في عدد مختلف من القطاعات مما يسلط الضوء على تأثيرها الاقتصادي الكبير

وكان تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال أكد أن دولة قطر تخطط لاتخاذ حزمة من المبادرات والإجراءات من أجل الحفاظ على مستويات الدعم العالية وتوسيع حجم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تحقيق أهداف متعددة وذلك بحسب ما ورد في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة منها معدل نمو سنوي مركب قدره 6% لمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، و7% من الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة و70% من تمويل رأس المال الجريء من القطاع الخاص و0,1% من الناتج المحلي الإجمالي في تمويل الشركات الناشئة.

التحول الرقمي للشركات

وتتضمن المبادرات المزمع إطلاقها كلا من: تطوير برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة واستحداث لوائح جديدة بشأن التمويل البديل (مثل التكنولوجيا المالية) ومراجعة خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال مع زيادة الائتمان المصرفي وهو ما يعكس أن دولة قطر تدرك أهمية سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد وتلتزم بتقديم كل الدعم الممكن لها ولديها خطط قوية التنفيذ لإطلاق مبادرات لتحفيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبحسب التقرير فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر والتي يدعمها بنك قطر للتنمية تلعب دورا كبيرا في تعزيز الاقتصاد المحلي حيث تستحوذ على حصة تبلغ 97% من شركات القطاع الخاص المسجلة في قطر وتنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في قطاعات السياحة والضيافة وتكنولوجيا المعلومات وتجارة التجزئة والعقارات ونظرا للأهمية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد البلاد، فقد زادت الدولة من التزامها بتسهيل نموها وتقديم الدعم المناسب لها حيث ان هناك عددا كبيرا من السياسات والجهود الرامية لتعزيز هذا القطاع ويشمل بعضها تبسيط عمليات تسجيل الشركات وتقليل التعقيدات البيروقراطية وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل وتشجع العديد من المؤسسات المالية في قطر على تخصيص جزء من محافظ الإقراض الخاصة بها لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن حصولها على رأس المال اللازم للتوسع كما تم استحداث حاضنات ومسرعات أعمال مثل حاضنة قطر للأعمال إلى جانب برامج لتطوير الأعمال ترعاها الحكومة لمساعدة رواد الأعمال على اكتساب المهارات والمعرفة والموارد اللازمة لتحقيق النجاح.

وسلط تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال الضوء على نشاط الاستثمار غير الرسمي وهو تقديم رأس المال الاستثماري إلى الشركات من الأصدقاء أو أفراد الأسرة أو زملاء العمل أو الجيران أو الغرباء أو أي قناة تمويل أخرى غير رسمية فيما تتم متابعة هذا النوع من الاستثمار لأنه يمكن أن يؤدي دورا مهما في مساعدة رواد الأعمال على إطلاق أعمالهم وتنميتها حتى يصبحوا قادرين على جذب رأس المال التوسعي أو توفير التمويل المطلوب بأنفسهم.

تعزيز التنمية الصناعية

ويستهدف بنك قطر للتنمية تحفيز ريادة الأعمال في قطر مع تعزيز التنمية الصناعية ودفع عجلة التنويع الاقتصادي للقطاع الخاص، وتمكن بنك قطر للتنمية على مدى العقدين الأخيرين من تحقيق العديد من النجاحات البارزة، ليصبح الذراع الداعم الرئيسي للقطاع الخاص في دولة قطر، ومحفزا قويا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ثلاث ركائز: الوصول إلى التمويل، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى تنمية القدرات.

ويشمل نظام الدعم المتكامل الذي يقدمه بنك قطر للتنمية مُختلف خطط التمويل والخدمات الاستشارية متضمنةً التسويق، والاستشارات القانونية، والتوجيه والتطوير، والمنح ونيل الاعتمادات، ومنصات بناء القدرات، الأمر الذي ساعد بنك قطر للتنمية بأن يصبح شريكا محوريا في رحلة نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من الفكرة للتصدير، ويلبي تطلعاتهم في كل مرحلة من أجل المنافسة على المستويين الوطني والدولي، مع تحسين دورة التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

ويبني بنك قطر للتنمية والمؤسسات التابعة له حاليا على إرث قطر الثري من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية من خلال استشراف شجاع للمستقبل، والتركيز على التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال في البلاد، لتيسير دخول رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الجديد، واحتضان الفرص المتجددة، وتحويل بنك قطر للتنمية تدريجيا إلى بنك رقمي مستقبلي، ومنارة للمؤسسات المالية والتنموية في جميع أنحاء المنطقة والعالم.

الاستثمار في البنية التحتية أبرز ركائز التحول المعرفي في قطر

الدوحة – لوسيل

تسير دولة قطر بخطى حثيثة نحو ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي رائد في مجال اقتصاد المعرفة، مستندة إلى رؤيتها الوطنية 2030، التي تشكل الإطار الشامل لتحولات الدولة في مختلف المجالات.

ويأتي التحول المعرفي القائم على الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا، كأحد المحاور الجوهرية لهذه الرؤية.

ويعد الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطوير الكفاءات الوطنية واستقطاب التكنولوجيا المتقدمة ودعم الشركات الناشئة، من أبرز ركائز هذا التحول الذي يتردد صداه بشكل لافت في عدد من التقارير والمؤشرات الدولية، ومنها تقرير الأمم المتحدة للحكومة الرقمية (EGDI) لعام 2024، الذي أشار إلى أن قطر حققت قفزة كبيرة، بتقدمها في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية من المرتبة 78 إلى المرتبة 53 عالميا بين 193 دولة.

كما احتلت قطر المرتبة الخامسة عالميا في العام نفسه فيما يتعلق بمؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)، وهو مكون رئيس في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، ما يعكس حجم الجهود المؤسسية المبذولة لتسريع وتيرة التحول الرقمي، وذلك بالتوازي مع نسجها شراكات استراتيجية مع كبريات الشركات العالمية في مجال التكنولوجيا مثل مايكروسوفت وجوجل وأي بي إم وغيرها من

الشركات، لتعزيز نقل المعرفة وتوطين التقنيات الحديثة، وتنفيذ مشاريع ترتبط بالخدمات السحابية والأمن السيبراني والتعلم الآلي وغيرها من المجالات الحيوية.

وإذا كانت رحلة التحول الرقمي في قطر قد بدأت في عام 2003 مع إطلاق مشروع وبوابة الحكومة الإلكترونية، وتعززت أكثر في عام 2014 مع تقديم استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 خريطة طريق واضحة للنهوض بالمستقبل، فإن من أبرز موجهات هذا التحول تدشين «الأجندة الرقمية لدولة قطر 2030» كخريطة طريق لتحول رقمي شامل تحدد أولويات الدولة في هذا المسار عبر تسريع عملية التحول الرقمي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة.

وتقوم هذه الأجندة على ست ركائز أساسية، تشمل البنية التحتية الرقمية، والحكومة الرقمية، والتكنولوجيا الرقمية، والابتكار الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والمجتمع الرقمي، وتشتمل على 23 مبادرة استراتيجية، تنفذ وفقا لتسلسل زمني يضمن السير نحو تحقيق الأهداف المنشودة وهو ما يجعلها مظلة شاملة لجميع جهود الدولة في هذا المجال، وتستهدف في الآن نفسه تسريع مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 3,2 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030، أي ما يعادل نحو 1,3 بالمائة من الناتج المحلي، مقارنة بـ1 بالمائة حاليا.

وما يميز هذا التحول في قطر هو تكامله مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024 - 2030) التي تبنت صراحة مستهدفات ترتبط بالتحول الرقمي مثل الوصول إلى نسبة أتمتة تبلغ 90 بالمائة من الخدمات الحكومية (حوالي 1500 خدمة حكومية) بحلول عام 2030، وتحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات الحوكمة الرشيدة والخدمات الحكومية الذكية، بما ينعكس مباشرة على كفاءة الأداء الحكومي وشفافيته، إضافة إلى إنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021، لتكون المرجعية العليا في رسم السياسات الوطنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتنفيذ ما ورد في الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي أطلقت عام 2019.

وتعد البنية التحتية الرقمية المتطورة من أبرز مكامن القوة التي تنطلق منها قطر في هذا المسار، حيث تحتل الدولة المرتبة الأولى عالميا في سرعة الإنترنت عبر الهاتف المحمول، فضلا عن توفر خدمات الجيل الخامس والألياف الضوئية بنسبة تغطية تتجاوز 99 بالمائة من السكان، وفقا لمؤشر سبيد تيست العالمي التابع لشركة أوكلا لشهر أبريل 2025.

وقد أرسى هذا الاستثمار المبكر والمكثف في البنية التحتية الرقمية الأساس الضروري لتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة.

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

رحابة مبهرة ومنظومة هجين تعيد تعريف الكفاءة

أومـــــودا 7 الجديـــدة 2026..

توفر توازنًا بين القوة والاعتمادية والرفاهية

سيارة أومودا 7 الهايبرد القابلة للشحن تجمع بين محرك بنزين مزوّد بشاحن توربيني ونظام مساعدة كهربائية بقوة إجمالية تبلغ 320 حصانًا. من المتوقع أن توفّر حزمة البطاريات نطاقاً كهربائيًا يزيد عن 80 كيلومترًا، مدعومة بتقنية الشحن السريع بالتيار المستمر. وتُبرز شاشات المعلومات والترفيه الكبيرة والميزات المتصلة ريادة الشركة في مجال التكنولوجيا.

تعكس السيارات التي طرحت مؤخرا في الأسواق الخليجية سوقًا ذا اتجاهات واضحة المعالم. لم يعد التوجه نحو السيارات الكهربائية والهايبرد والتطوير القائم على البرمجيات مقتصرًا على الفئات الفاخرة، بينما تستمر أرقام الأداء في الارتفاع في كل من منصات السيارات الكهربائية والسيارات التي تعمل بالوقود.

أحدث إطلالة لسيارة أومودا 7

تعتبر الأسواق الخليجية من أهم الأسواق العالمية لعلامة أومودا، حيث يميل المستهلك الخليجي السيارات التي توفر توازنًا بين القوة والاعتمادية والرفاهية. تضع أومودا 7 الجديدة نفسها كخيار "فوق المتوسط"، فهي أكبر من شقيقتها "أومودا 5" وأكثر عصرية من منافسيها التقليديين. وبفضل وكيلها المحلي القوي وشبكة مراكز الخدمة، تهدف السيارة إلى الاستحواذ على حصة سوقية كبيرة، خاصة مع توجه المملكة نحو دعم السيارات الهجينة والصديقة للبيئة تماشيًا مع رؤية 2030.

التصميم الخارجي والداخلي

يأتي التصميم الخارجي للسيارة ليعكس لغة تصميمية جريئة؛ فالواجهة الأمامية تتميز بشبك سداسي يتداخل بذكاء مع المصد، مما يمنحها مظهرًا مستقبليًا يشبه السيارات الكهربائية بالكامل. المصابيح الخلفية المتعرجة وخط السقف "العائم" يضفيان لمسة من الديناميكية.

قمرة القيادة العصرية

تعتمد المقصورة تعتمد فلسفة "البساطة الراقية"، حيث تهيمن شاشة اللمس العملاقة مقاس 15,6 بوصة على الكونسول الوسطي، مع توفر خامات ذات ملمس ناعم وإضاءة محيطية هادئة. ورغم أن البعض قد يرى التصميم الداخلي يميل للون الأسود بشكل طاغٍ، إلا أن جودة التقفيل والهدوء داخل المقصورة بفضل الزجاج العازل للصوت يعوضان ذلك، مما يجعل أومودا 7 الجديدة ملاذًا مريحًا في الزحام.

منظومة الدفع والأداء الميكانيكي

تعتمد السيارة على "نظام هجين فائق" يجمع بين محرك بنزين سعة 1,5 لتر وبطارية متطورة سعة 18,4 كيلوواط/ساعة. تنتج هذه المنظومة قوة إجمالية تصل إلى 201 حصان، مع عزم دوران يبلغ 365 نيوتن متر.

قوة 201 حصان

ما يميز أومودا 7 الجديدة هو قدرتها على قطع مسافة تصل إلى 90 كيلومترًا بالاعتماد الكلي على الطاقة الكهربائية، وهو رقم ممتاز للتنقلات اليومية داخل المدن السعودية الكبرى دون استهلاك قطرة بنزين واحدة. كما يدعم النظام الشحن السريع، حيث يمكن شحن البطارية من 10% إلى 80% في غضون 20 دقيقة فقط عند استخدام شاحن بقوة 40 كيلوواط.

تبدأ أسعار النسخة الهجينة من أومودا 7 الجديدة (فئة نوبل) من حوالي 35،000 جنيه إسترليني، وهو ما يعادل تقريبًا 165 ألف ريال. تضعها هذه القيمة السعرية في مواجهة مباشرة مع سيارات قوية مثل «جيلي ستار راي» و«إم جي HS» و«هافال H6».

تجربة قيادة ممتعة

تتفوق أومودا 7 الجديدة في مساحة صندوق الأمتعة التي تصل إلى 590 لترًا، كما توفر واجهة مستخدم في الشاشة المركزية أسرع استجابة. بينما تتميز جيلي ستار راي بتصميم داخلي أكثر بهرجة وتعددًا في الألوان، تراهن أومودا على الهدوء والعزل الصوتي الفائق والضمان الطويل الذي يصل إلى 7 سنوات أو 160،000 كيلومتر، مما يعطي أمانًا أكبر للمشتري على المدى الطويل.

تجربة القيادة والراحة

على الطريق، توفر أومودا 7 الجديدة تجربة قيادة ناعمة تركز في المقام الأول على راحة الركاب. نظام التعليق يمتص عيوب الطريق ببراعة، والمقاعد المزودة بخاصية التهوية والتدليك في الفئات العليا تجعل الرحلات الطويلة أقل إرهاقًا. ومع ذلك، يلاحظ أن توجيه السيارة خفيف جدًا، وهو أمر ممتاز للمناورة داخل المدينة وركن السيارة باستخدام كاميرا الـ 540 درجة، لكنه قد لا يرضي عشاق القيادة الرياضية الذين يفضلون شعورًا أكبر بالطريق. إنها سيارة مصممة لتكون "صالونًا متحركًا" أكثر من كونها سيارة للسباقات.

قفزة نوعية

باختصار، تمثل أومودا 7 الجديدة موديل 2026 قفزة نوعية في فئة السيارات الهجينة القابلة للشحن. فهي تجمع بين المساحة الرحبة والتقنيات الذكية والسعر المنطقي مقارنة بما تقدمه من تجهيزات فاخرة. ورغم أن طابع قيادتها يميل إلى الهدوء الزائد، إلا أنها تظل خيارًا عائليًا ذكيًا وعصريًا يستحق التجربة والاقتناء لمن يضع الراحة والتوفير في مقدمة أولوياته عند الشراء.

أفضل النصائح لصيانة السيارة

امتلاك سيارة لا يقتصر فقط على القيادة من مكان إلى آخر، بل يشمل أيضًا الحفاظ على سلامة السيارة واعتماديتها وأدائها الأمثل. ولتحقيق ذلك، لا بد من الصيانة الدورية للسيارة، وهي ما يغفل عنه الكثير من الناس اليوم. تساعد الصيانة المنتظمة على تجنب مشاكل صغيرة قد تتطور إلى مشكلات كبيرة ومكلفة، مما يضمن لك استخدام السيارة لسنوات طويلة. للحصول على أفضل أداء من سيارتك وتوفير الوقت، اتبع النصائح التالية. لا تضيع وقتك، وابقَ معنا لتتعرف على أبرز النصائح التي تحافظ على سيارتك في حالة ممتازة.

1. تغيير الزيت بانتظام
من الغريب أن بعض الأشخاص يتجاهلون أمرًا بسيطًا مثل تغيير زيت المحرك. زيت المحرك يعمل على تزييت الأجزاء الداخلية للمحرك ويمنع تآكلها. ومع الاستخدام، يفقد الزيت خصائصه، مما يزيد من الاحتكاك. لتفادي أعطال مكلفة، قم بتغيير الزيت في الفترات الموصى بها.

2. فحص الإطارات وضغط الهواء
قيادة سيارة بإطارات متهالكة أو منقوصة الهواء أمر خطير جدًا. الصيانة المناسبة للإطارات تساهم في توفير الوقود وتحسين الأداء والسلامة.

3. استبدال فلاتر الهواء
الفلاتر المتسخة تمنع تدفق الهواء النظيف إلى المحرك، مما يؤدي إلى ضعف الأداء وزيادة استهلاك الوقود. يجب فحص واستبدال فلتر الهواء الخاص بالمحرك وكذلك فلتر المقصورة بشكل دوري.

4. فحص الفرامل
تُعد الفرامل من أهم وسائل الأمان في سيارتك. إذا سمعت صوت صرير أو احتكاك أثناء الكبح، يجب فحصها فورًا. لا تخاطر بسلامتك.

5. فحص السوائل باستمرار
هناك سوائل أساسية لعمل السيارة مثل سائل التبريد، سائل ناقل الحركة، سائل التوجيه الهيدروليكي، وسائل الفرامل. يجب فحص هذه السوائل وتعبئتها عند الحاجة بشكل منتظم.

6. صيانة البطارية
بطارية فارغة تعني أنك لن تستطيع تشغيل سيارتك. نظّف أقطاب البطارية وتأكد من أنها مشدودة وخالية من التآكل. إذا كانت البطارية قديمة، من الأفضل فحصها للتأكد من حالتها.

7. استبدال مسّاحات الزجاج
الرؤية الجيدة ضرورية للقيادة الآمنة. لا تذهب في رحلة وتجد أن مسّاحات الزجاج لا تعمل بسبب تآكلها. قم بتغييرها مرة واحدة سنويًا أو أكثر إذا كنت تستخدمها كثيرًا.

8. الانتباه لأضواء التحذير
أضواء التحذير في السيارة مثل إشارات استغاثة، تُنبّهك لوجود مشكلة يجب الانتباه لها. تجاهلها قد يؤدي إلى مشاكل أكبر وأكثر تكلفة.

9. الفحص الدوري وضبط الأداء
يقال: الوقاية خير من العلاج. الفحص الدوري يساعد في اكتشاف الأعطال قبل أن تتفاقم. يُنصح بإجراء فحص شامل للسيارة مرة كل 12 شهرًا على الأقل.

10. الحفاظ على نظافة السيارة
السيارة النظيفة ليست فقط مظهرًا جميلًا، بل تحمي الطلاء والمقصورة من التلف. اغسلها وامسحها بالشمع بانتظام.

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

8.9 % معدل نمو سنوي مركب في سوق الرياضة حتى 2032

استمرار نمو صناعة الرياضة في قطر في جميع قطاعات السوق

27 مليار دولار حجم سوق الرياضات الجماهيرية في الشرق الأوسط بحلول عام 2031

الدوحة – لوسيل

يشهد قطاع الرياضة في قطر نموا متسارعا واستثمارات حيوية جعلته من أبرز القطاعات الاقتصادية الواعدة في الدولة، حيث بلغ حجم سوق الرياضة في قطر في عام 2025 نحو 3,7 مليار دولار (13,5 مليار ريال)، وفقا لـ "Invest Qatar". كما من المتوقع ان يشهد القطاع نموا سنويا مركبا في سوق الرياضة في قطر حتى 2032 بمعدل سنوي 8,9% و 5% معدل نمو محتمل سنويا يصل إلى 380 مليون دولار في 2030.

ويأتي هذا النمو مدفوعا بالزخم الذي أحدثه تنظيم بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، والذي شكل نقطة تحول استراتيجية في مسيرة تطوير القطاع. بالاضافة إلى استضافة العديد من البطولات العالمية والعربية والإقليمية.

وتعد قطر الدولة الوحيدة التي خصّت الرياضة بعطلة رسمية سُمّيت "اليوم الرياضي الوطني"، حيث يتم الاحتفال بها في الثلاثاء الثاني من فبراير كل عام، في خطوة تعكس التزام الدولة بتعزيز نمط الحياة الصحية والرياضية بين أفراد المجتمع.

توقعت دراسة لوكالة ترويج الاستثمار أن يستمر نمو صناعة الرياضة في قطر في جميع قطاعات السوق بدعم قوي من مختلف الجهات، بما في ذلك الاتحادات الرياضية ومسرعات الأعمال الرياضية، وأنها تعمل بشكل وثيق مع الشركات الاستثمارية التي تعمل بالدولة أو تخطط للعمل من أجل فهم أهدافها، وربطها بالجهات المعنية والموارد المناسبة، ودعمها خلال عملية الاستثمار لضمان نجاحها على المدى الطويل في قطر.

ورجحت بلوغ حجم سوق الرياضة في قطر 3519 مليون دولار حسب القطاعات في عام 2025 موزعة كالتالي 2500 مليون دولار ادارة المرافق، 530 مليون دولار التعليم الرياضي، 403 ملايين دولار الطب الرياضي، 48 مليون دولار السياحة الرياضية، 21 مليون دولار البيانات والتحليلات الرياضية، 17 مليون دولار التسويق.

وأوضحت الدراسة أن قطر تقدم للمستثمرين الأجانب مناخًا تجاريًا قيّمًا وتنافسيًا، مع توافر مجموعة متنوعة من الموارد،أبرزها اقتصاد مستقر ومرن، ومناخ مؤيد للأعمال، ومنظومة معرفية نابضة بالحياة وثقافة غنية،ووصول واتصال لا مثيل لهما إلى السوق.

ونقلت الدراسة عن شركة أبحاث الأعمال، استطلاع بي دبليو سي للرياضة في الشرق الأوسط أنه من المتوقع أن ينمو سوق الرياضة في الشرق الأوسط بمعدل من أسرع المعدلات عالميًا. مع زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمرافق والفعاليات والبرامج الرياضية. وأن يتفوق نمو صناعة الرياضة في الشرق الأوسط على العديد من مناطق العالم في السنوات الخمس المقبلة، بقيادة سوق الرياضات الإلكترونية المتنامية.وتوقعت أن يبلغ حجم سوق الرياضات الجماهيرية في الشرق الأوسط إلى 27 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2031 وذلك بمعدل نمو مركب 18% سنويا.

وخلصت الدراسة إلى أنه بفضل الشعبية المتزايدة للرياضة عالميًا، والتطورات التكنولوجية، وصعود وسائل الإعلام الرقمية، يتمتع سوق الرياضة العالمي بإمكانيات نمو هائلة، ومن المتوقع أن يشهد سوق الرياضة العالمي نموًا كبيرًا، حيث من المتوقع أن تصل إيراداته إلى 624 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو مركب تفوق 5% بحلول عام 2027.

أول حي للأعمال الرياضية في المنطقة

أطلقت قطر أول حي للأعمال الرياضية في المنطقة، بُني خصيصا لتوفير بيئة محفزة للاستثمار، وفتح آفاق التعاون بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن اجتذاب المستثمرين الدوليين، في إطار جهودها لترسيخ موقعها كمركز عالمي للأعمال الرياضية. ويهدف هذا المشروع إلى تهيئة بيئة متكاملة تدعم الشركات الرياضية الناشئة والمرموقة، وتعزز من فرص ريادة الأعمال في هذا المجال.

حاضنة قطر لتكنولوجيا الرياضة

حرص بنك قطر للتنمية على إطلاق "حاضنة قطر لتكنولوجيا الرياضة" كمشروع مشترك يقوده بنك قطر للتنمية، ويتم تشغيله عبر برنامج تسريع الشركات الناشئة "ستارت أب بوت كامب".

وتلقّت الحاضنة دعما واسعا من كبرى المؤسسات القطرية، بما في ذلك اللجنة العليا للمشاريع والإرث، ودوري نجوم قطر، ومجموعة بي إن الإعلامية، ومركز قطر للمال، ومؤسسة أسباير زون، وزارة التجارة والصناعة، وشركة إم بي كيه القابضة.

وتقدم الحاضنة برامج تدريبية متقدمة وإرشادا مهنيا مكثفا للشركات الناشئة الواعدة، بالتعاون مع شركاء القطاع، وذلك في منطقة أسباير، التي تعد قلب قطر النابض بالرياضة والابتكار في هذا المجال.

تسريع الأعمال الرياضية

يمثل برنامج تسريع الأعمال الرياضية مركزا رائدا يجمع تحت مظلته عددا من أبرز الشركات العاملة في القطاع، لتعمل ضمن بيئة تكاملية تهدف إلى تسريع نمو الأعمال، وتطوير المنتجات، وجذب الاستثمارات، وتعزيز مكانة قطر كوجهة عالمية لشركات الرياضة.

الرياضات الإلكترونية

في خطوة لافتة أطلقت شركة أريدُ علامتها التجارية الخاصة في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية تحت مسمى أريدُ نيشن- أرض الألعاب، بهدف بناء مجتمع عالمي من اللاعبين والمبدعين في هذا المجال.

وتعد شركة كويست (Quest LLC) أول وأكبر شركة مسجلة في قطر متخصصة في الألعاب الإلكترونية وتتجه قطر للاستفادة من التنامي العالمي لهذا السوق، الذي يتوقع أن تصل قيمته إلى 480 مليار دولار بحلول عام 2028، مستفيدة من بنيتها التحتية المتطورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الإنترنت على نطاق واسع، وسهولة الوصول إلى الهواتف الذكية بين الشباب.

منصة جذب للاستثمارات

تُعتبر "سبورت أكسيليرايتور" إحدى المبادرات البارزة التي تسهم في ترسيخ قطر كمركز عالمي مرموق للأعمال الرياضية.

وتهدف المبادرة إلى خلق فرص استثمارية، دعم رواد الأعمال، وتعزيز الشراكات الدولية في هذا القطاع المتسارع.

العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ ـ 26 أبريل 2026

16 ملعباً تستضيف كأس العالم 2026

الولايات المتحدة الأمريكية

كانساس سيتي ستيديوم
السعة: 73000 ● الافتتاح: 1972

أتلانتا ستيديوم
السعة: 75000 ● الافتتاح: 2017

بوسطن ستيديوم
السعة: 65000 ● الافتتاح: 2002

دالاس ستيديوم
السعة: 94000 ● الافتتاح: 2009

هيوستن ستيديوم
السعة: 72000 ● الافتتاح: 2002

لوس أنجلوس ستيديوم
السعة: 70000 ● الافتتاح: 2020

ميامي ستيديوم
السعة: 65000 ● الافتتاح: 1987

نيويورك - نيوجيرسي ستيديوم
السعة: 82500 ● الافتتاح: 2010

فيلاديلفيا ستيديوم
السعة: 69000 ● الافتتاح: 2003

سان فرانسيسكو بي إيريا ستيديوم
السعة: 71000 ● الافتتاح: 2014

سياتل ستيديوم
السعة: 69000 ● الافتتاح: 2002

كندا

تورنتو ستيديوم
السعة: 45000 ● الافتتاح: 2007

بي سي بليس فانكوفر
السعة: 54000 ● الافتتاح: 1983

المكسيك

إستاديو مكسيكو سيتي
السعة: 83000 ● الافتتاح: 1966

إستاديو غوادالاخارا
السعة: 48000 ● الافتتاح: 2010

إستاديو مونتيري
السعة: 53500 ● الافتتاح: 2015

FIFA WORLD CUP 26

By:
Hatem Alqadi

www.lusailnews.net

المصدر:
NAVIGATE

صحيفة القيـادة والريـادة
لوسيل
LUSAIL
20 العدد 2824 الأحد 9 ذو القعدة 1447 هـ. 26 أبريل 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

%57

نموا سنويا في تسجيل الشركات خلال الربع الأول من 2026

أعلن مركز قطر للمال عن إضافة أكثر من 800 شركة جديدة إلى منصة أعماله خلال الفترة من يناير إلى مارس الماضيين، ليسجل بذلك نموا سنويا بنسبة 57% في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

وأشار مركز قطر للمال في بيان، إلى أن هذا الأداء للمركز الذي بات أحد أهم المراكز المالية والتجارية الرائدة، يعكس الثقة المتواصلة في متانة بيئة الأعمال في قطر.

وأبرز البيان في هذا الصدد تأكيد وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في مارس الماضي، تصنيف قطر السيادي عند مستوى «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس الاستقرار المالي للدولة، وارتفاع دخلها القومي، وقوة محفظتها الاستثمارية، إلى جانب آفاق النمو الإيجابية على المدى الطويل، مما يعزز قدرتها على استيعاب المتغيرات بكفاءة والتعامل بمرونة مع تحولات التجارة العالمية.

%23.5

انخفاضا في صادرات الغاز المسال العربية في الربع الأول

شهدت صادرات الغاز المسال العربية هبوطًا حادًا بنسبة 23,5%، ما يعادل 6,71 مليون طن، وفق تقرير مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية في الربع الأول من 2026، الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة وانخفضت شحنات الدول العربية الـ6 المصدّرة للغاز المسال إلى 21,80 مليون طن خلال الربع الأول من 2026، مقابل 28,51 مليون طن في المدة نفسها من 2025، متأثرة بانهيار الإمدادات من قطر والإمارات جراء حرب إيران.

وأدى تعطل حركة المرور عبر مضيق هرمز والهجمات الإيرانية إلى توقُّف إنتاج محطات رأس لفان في قطر وجزيرة داس في الإمارات، لتقود الدولتان انخفاض صادرات الغاز المسال العربية، إلى جانب انخفاض الشحنات الجزائرية.

في المقابل ارتفعت صادرات سلطنة عمان وموريتانيا ومصر، غير أن هذه الزيادات لم تُحدث تأثيرًا يُذكر في إجمالي الشحنات العربية

وفي أفضل السيناريوهات، سيعود إنتاج الغاز المسال الخليجي إلى الأسواق في يونيو 2026، شريطة التوصل إلى اتفاق نهائي يسمح باستمرار فتح مضيق هرمز بعد نهاية هدنة الأسبوعين بين الولايات المتحدة وإيران.

على الجانب الآخر، ستعمل عُمان والجزائر وموريتانيا على زيادة صادراتها لتعويض نقص الإمدادات، في حين يُتوقع أن تتوقف مصر عن التصدير لتلبية الطلب المحلي خلال الصيف.

وسجلت صادرات الغاز المسال العربية في الربع الأول من 2026 أقلّ مستوى فصلي منذ سنوات عديدة، لتهبط حصتها إلى 19,2% من إجمالي الصادرات العالمية البالغة 113,64 مليون طن.

ويمثل ذلك انخفاضًا من الحصة البالغة 26,6% في المدّة نفسها من العام الماضي، ونحو 25,5% في إجمالي صادرات 2025.

قطاع الإنشاءات في قطر
مؤشرات وتوقعات

62.8
مليـــــار ريـال
مخصصة للمشاريع الرأسمالية 2026

70+
مليـــــار ريـال
القيمة التقديرية للمناقصات

%5.7+
زيادة مقارنة بموازنة 2025

4464
عدد المناقصات 2026

%4.5
معدل نمو سنوي متوقع 2027 – 2030

%5.2
نمواً متوقعاً لقطاع الإنشاءات في عام 2026

قطاع الإنشاءات يواصل نموه بدعم حكومي قوي واستثمارات مستمرة مع آفاق إيجابية حتى عام 2030

lusailnews lusailnews.net

حال انسحابه من مونديال 2026

10.5 مليون دولار كحد أدنى خسائر منتخب إيران

الدوحة – لوسيل

لا يزال الموقف الإيراني غير واضح بشأن مشاركة المنتخب الإيراني في كأس العالم 2026 التي تستضيفها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ووفقا لوكالة أسوشيتد برس، تواجه إيران خسائر مالية ضخمة إذا قررت الانسحاب من كأس العالم 2026.

وسيُجبر الانسحاب المنتخب الإيراني على التنازل عن 10,5 مليون دولار كحد أدنى، تشمل 9 ملايين دولارات كجائزة للمشاركة حتى لو لم يتقدموا من مرحلة المجموعات، إضافة إلى 1,5 مليون دولار لتغطية تكاليف الإعداد.

كما يمكن أن تُفرض على إيران غرامة مالية قدرها 321 ألف دولار إذا انسحبت قبل أقل من 30 يوما من انطلاق البطولة، وتُضاعف الغرامة لتصل إلى 642 ألف دولار إذا جاء القرار قبل أكثر من 30 يوما من البداية.

ويتواجد المنتخب الإيراني في المجموعة السابعة بالمونديال ومن المقرر أن يلعب في إنغلوود في كاليفورنيا أمام نيوزيلندا يوم 15 يونيو المقبل، وبلجيكا يوم 21 من الشهر ذاته، قبل أن ينهي مشواره في البطولة بمواجهة مصر يوم 26 يونيو في سياتل.

وتستضيف أمريكا منافسات البطولة إلى جانب كندا والمكسيك ابتداء من 11 يونيو حتى 19 يوليو المقبلين.

قطر في طليعة التحول نحو الطاقة النظيفة

في ظل التحديات البيئية المرتبطة بتغير المناخ وارتفاع الانبعاثات الكربونية، تتجه دول العالم نحو مصادر طاقة منخفضة الكربون، وتبرز الأمونيا الزرقاء كأحد الحلول الواعدة لدعم التحول إلى اقتصاد هيدروجيني مستدام.

وبفضل احتياطاتها الكبيرة من الغاز الطبيعي، تسعى قطر إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية وعالمية في مجال الطاقة منخفضة الكربون، عبر مشروع «قافكو 7» لإنتاج الأمونيا الزرقاء، الذي يُتوقع أن يصبح الأكبر من نوعه عالميًا، بطاقة إنتاجية تبلغ 1,2 مليون طن سنويًا، إلى جانب وحدة لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون بقدرة 1,5 مليون طن سنويًا. وتُقدَّر تكلفة المشروع بنحو 4,4 مليار ريال قطري (1,2 مليار دولار)، مع بدء التشغيل قريبا.

ويأتي هذا المشروع ضمن استراتيجية «قطر للطاقة» للتحول إلى مصادر طاقة منخفضة الكربون وتعزيز الاستدامة، حيث يتيح إنتاج أمونيا منخفضة الانبعاثات يمكن نقلها عبر السفن التقليدية لاستخدامها في توليد الكهرباء أو كوقود بحري صديق للبيئة، ما يعزز مكانة قطر في سوق الأمونيا العالمية.